الأمم المتحدة

A/60/PV.95

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٩٥**

الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٦.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ديارا (مالي).

البندان ١١٧ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن امتناني للرئيس إلياسون على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة، وأود أن أعرب عن امتنان وفدي لرئيس الجمعية للجهود الدؤوبة التي بذلها للدفع قدماً بخطة إصلاح الأمم المتحدة. لقد اتخذت الجمعية بالفعل إجراءات تتعلق بعدد كبير من المجالات، والعمل جار بشأنها. واسمحوا لي بأن اغتنم هذه الفرصة للتأكيد للجمعية على استمرار دعم الدانمرك لإصلاح الأمم المتحدة.

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات دعمهم لإصلاح مبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصراً ضرورياً لجهودنا الشاملة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. واختتام الدورة الستين بات على قاب قوسين منا، ولم نحرز حتى الآن سوى تقدم محدود في مسألة إصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي بأن أكرر بإيجاز ذكر موقف الدانمرك.

إن مجلس الأمن بتشكيلته الحالية انعكاس لعالم يعد موجودا. وعلى المجلس أن يواصل الاضطلاع بدوره الحاسم في تعزيز السلم والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية. ولكنه إذا أراد أن يفعل ذلك على نحو أكثر كفاءة، فالمطلوب أن يكون تمثيله أوسع نطاقا. والدانمرك تؤيد توسيع المجلس بزيادة عدد مقاعد أعضائه الدائمين وغير الدائمين، وبإدخال بلدان نامية ومتقدمة النمو بوصفها أعضاء دائمين. وبعملنا ذلك، من شأننا أن نزيد كثيراً من قوة الأصوات التي تمثل الأعضاء على نطاق أوسع، وأن نعزز بالتالي شرعية قرارات المجلس ومصداقيتها وفعاليتها – فعاليتها من حيث زيادة الضغط الجماعي للتقيد بقرارات مجلس الأمن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-43656 (A)

غير أن إصلاح مجلس الأمن يتجاوز بكثير مسألة زيادة عدد الأعضاء. وهو أيضاً أمر يتعلق كثيراً بمعالجة مسألة أساليب العمل. وتوجد حاجة عاجلة إلى زيادة شفافية عمل مجلس الأمن، وشموله إزاء عموم العضوية.

وفي هذا الإطار، نشيد بما يبذله مجلس الأمن من جهود لتحسين أساليب العمل، بما فيها الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة أعمال المجلس وشفافيتها، فضلا عن تعزيز تفاعله وتحاوره مع غير الأعضاء بالمجلس. إننا نتطلع إلى التنفيذ الكامل لأساليب العمل المحسنة، ونرحب بما أبداه مجلس الأمن من عزم على مواصلة النظر في سبل تحسين أساليب العمل.

فهذه المسألة، كما نعلم جميعا علم اليقين، مدرجة في جدول الأعمال منذ أكثر من ١٣ عاما. وقد آن أوان الانتقال من التفكير إلى التدبير. وحان وقت معالجة المسألة بحل توافقي. نحن بحاجة إلى أمم متحدة أقوى – أمم متحدة في أنسب وضع للتصدي للتهديدات والتحديات التي يواجهها العالم، وإصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من هذه الجهود.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد أوغندا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم المجموعة الأفريقية.

فيما يتعلق بمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، موقف أفريقيا واضح ولا لبس فيه – نحن نطالب بما لا يقل عن مقعدين دائمين مع حق الفيتو، وخمسة مقاعد غير دائمة. لقد استمعنا لاقتراحات أخرى، لكننا لا نزال نتمسك بموقفنا. قد يقال إننا غير واقعيين أو متعنتين، بيد أن موقفنا موقف مبدئي. نحن القارة الوحيدة التي تفتقر إلى مقعد دائم في مجلس الأمن، رغم حجمنا وتأثيرنا. صحيح أن وجود دول لها حق الفيتو في مجلس الأمن أمر شاذ عفا عليه الزمن. والوضع الأمثل يقتضي ألا نحاكي ذلك الترتيب بمنح حق الفيتو للوافدين الجدد. ولكن ما دام الفيتو قائما، فإننا لا نرغب في الانضمام بصفة من يسمون أعضاء دائمين من الدرجة الثانية.

ونعتقد أن بمقدورنا خوض المعركة على مرحلتين. أولا، يجب على الأعضاء الدائمين الجدد أيضا أن يحصلوا على حق الفيتو. وفي المرحلة الثانية، سنسعى لإلغاء الفيتو، وتشكيل مجلس أمن ديمقراطي حقا. وفي غضون ذلك، لنعالج مسألة أقل إثارة للخلاف – توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين. أعتقد أنه يمكننا إنجاز ذلك.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن بمقدورنا تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، إذ أن ذلك لا يتضمن إجراء تعديل على الميثاق. وفي هذا الإطار، يرى وفد بلدي أن مشروع قرار بعنوان ''تحسين أساليب عمل مجلس الأمن''، قدمته الأردن، وسنغافورة، وكوستاريكا، ولختنشتاين، يستحق الدعم.

السيد اديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): نيابة عن وفد نيجيريا، يشرفني الإعراب عن امتناني للسيد إلياسون لترتيبه لعقد هذه المناقشة التي تجريها الجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه، والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ومتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. يتزامن هذا مع ما أعربت عنه نيجيريا من توقعات بألا يُرجأ إصلاح مجلس الأمن إلى الأبد.

أود في مستهل كلمتي، أن أعلن عن تأييد نيجيريا الكامل للموقف الأفريقي الذي أعرب عنه ممثل الجزائر هذا الصباح.

لقد كان موقف نيجيريا دائما هو أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح شامل، والزيادة في حجم مجلس الأمن وتشكيله. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاحا من هذا القبيل سيوافق مطلب أفريقيا المشروع للتمثيل في فئة

العضوية الدائمة في المجلس. ونرى أن هذه النتيجة ستعكس الحقائق الجديدة، وبالتالي، ستضفي على المجلس مزيدا من الهيبة والمصداقية، وستضمن لقراراته الحصول على دعم أوسع نطاقا من المجتمع الدولي.

لقد تم تحديد موقف أفريقيا بشأن إصلاح مجلس الأمن في القرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية خلال الدورتين العاديتين الخامسة والسادسة لجمعية الاتحاد الأفريقي في سيرت في تموز/يوليه عام ٢٠٠٥، وفي الخرطوم، في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦. ومؤخرا في بانجول. والواقع أن المسائل المطروحة في المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي استُفتينَا فيها لسنوات، وخلال الأشهر الماضية، لا تزال واضحة. ومثلما قررت الجمعية العامة إنشاء مجلس حقوق الإنسان وتشكيل لجنة بناء السلام، آن الأوان لاتخاذ إجراء حاسم بشأن إصلاح مجلس الأمن. وسيلحق بمنظمتنا ضرر كبير، إذا استمر الأعضاء في التردد إزاء هذه المسألة.

تحترم نيجيريا آراء الدول الأعضاء التي تلح على ضرورة التوصل إلى حل توافقي قبل اتخاذ قرار من هذا القبيل. غير أننا ندرك أيضا، أنه في سبيل المصالح العليا لشعوبنا، نادرا ما ندع البحث عن الحلول التوافقية يعرقل اتخاذ القرارات المهمة. لهذا، من المهم، لصون مصالح منظمتنا ومن أجل مستقبلها، أن نبذل قصارى جهدنا لضمان تأييد جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسألة، دون أن يغيب عن ناظرنا هدفنا الرئيسي. وقد يستلزم ذلك قدراً من المرونة، لكنها مرونة ترتكز على إيماننا المشترك بأن إصلاح المجلس من جميع جوانبه كان يجب أن يحدث منذ زمن طويل.

وتثق نيجيريا بأننا إذا مضينا قدما في ذلك الطريق، سننجح في المستقبل القريب في تحقيق ذلك الهدف، وبالتالي، لن نحيي آمال وثقة البشرية في الأمم المتحدة فحسب، بل سنخرس تلك الأصوات المنتقدة التي تدعي، دون وجه حق، أن الدول الأعضاء، فرادى ومجتمعة، غير قادرة على التصدي لتحديات العلاقات المتعددة الأطراف الحقيقية. فلنبعث من هذه القاعة المبجلة رسالة قوية عن عزمنا المشترك على ألا ندع فرصة أخرى تفلت من أيدينا لمعالجة هذا الموضوع بصفة نهائية.

وهناك أيضا من يعتقدون أن الدول الأعضاء في هذه المنظمة ينبغي أن تقنع بمجرد إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، وأن ذلك من شأنه أن يخدم، بشكل أفضل، مصالح الأعضاء عموما. ورغم أن الآثار الكاملة المترتبة على مثل هذا الوضع بالنسبة للإصلاح الشامل للأمم المتحدة، كانت في الماضي موضوع مناقشات ومشاورات غير رسمية، فإن نيجيريا ترى من الضروري أن تؤكد من جديد على أن مثل هذا النهج ليس من شأنه أن يعالج الإجحاف الجوهري الذي يمثله المجلس بتشكيله الحالي.

وأود أن أذكّر بأن نيجيريا، في ظل هذه الخلفية، طرحت مرة أخرى، في كانون/ديسمبر الماضي، باسم أفريقيا، مشروع القرار الأفريقي المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. إن إصلاح مجلس الأمن، من وجهة نظرنا ينبغي أن يحقق مكاسب لجميع المناطق. وينبغي أيضا أن يعالج الخلل الأساسي الكامن في تكوين المجلس.

وفي السعي نحو تحقيق ذلك الهدف، تحتفظ نيجيريا بذهن متفتح. وما زلنا مستعدين لإجراء مفاوضات ومع ذلك، فلكي تؤتي هذه المفاوضات ثمارها يجب أن ننطلق من التسليم بالرأي الأساسي القائل بأنه ما دامت أفريقيا هي المنطقة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، فينبغي تلبية طموحاتها المشروعة. ومن ثم، فإن نيجيريا تنضم إلى الدول الأعضاء التي تراعي في مبادراتها، بجرأة وإلى

حد بعيد، المصالح والشواغل الأولية لأفريقيا بخصوص إصلاح مجلس الأمن.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد البرازيلي، أود أن أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة العامة التي يرجع حسن توقيتها ليس فقط إلى أهمية القضايا في حد ذاتها، بل أيضا إلى الحاجة إلى أن تمتثل الجمعية العامة امتثالا تاما للأحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية، فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن. ونتوقع أن يحدث تقدم بشأن هذه القضية التي طال أمدها، على غرار ما أحرزناه من تقدم في حسم مسائل مهمة أخرى تتصل بالإصلاح المؤسسي لمنظمتنا.

في الأمور المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين تتوقف أهمية مجلس الأمن المتواصلة على وضعه الفريد في القانون الدولي والسياسات الدولية، وعلى دوره المحوري في إطار مجموعة القوانين المتصلة باستخدام القوة، وسلطته في تقرير وإنفاذ أي تدبير يراه ضروريا لاستعادة السلام والأمن الدوليين.

ومن الحقائق المعروفة للجميع، أن مجلس الأمن، بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح أكثر نشاطا من ذي قبل. فقد اتخذ أكثر من ١ ٠٠٠ قرار في غضون الـ ١٥ عاما الماضية، مقابل ٦٤٤ قرار في الأعوام الـ ٤٥ السابقة. ومع ذلك، فإن تلك الزيادة الملحوظة في النشاط لم تسفر، للأسف، عن انخفاض نسبي في التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين.

إن الأحداث التي تقع حاليا في مختلف مناطق العالم تبرز الحاجة إلى أن يؤدي مجلس الأمن بالكامل الدور الذي توخاه له ميثاق الأمم المتحدة. كما أن الحاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لاستعادة الثقة وتسوية المنازعات الدولية تصبح أكثر وضوحا في وقت تتصاعد فيه التوترات الإقليمية. وتتواصل فيه الصراعات حتى أصبحت واقعا يوميا، ولا يزال فيه السكان المدنيون يعانون من خسائر متعاظمة.

وبالتالي أصبح توسيع عضوية المجلس بحيث يمكنه أن يعبر بشكل كاف عن الواقع المعاصر والتكوين الحالي للمنظمة، أمرا لا غنى عنه. والإصلاح الجذري الذي يصحح الاختلالات الحالية في هيكله، والذي يسفر عن مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا، مجلس يضم أعضاء جددا في فئتيه الدائمة وغير الدائمة من كل من العالم النامي والعالم المتقدم النمو على حد سواء، هو وحده الذي سيضفي على المجلس درجة الشرعية والمصداقية الذي تلزمه لكي يتصدى بمزيد من الفعالية للتهديدات والتحديات الجديدة التي نواجهها.

إن كل أعضاء المنظمة تقريبا يتفقون على الحاجة الماسة إلى التغيير. وقد برزت أغلبية عظمى تتماثل، أو تتوافق، آراؤها حول ما ينبغي أن يكون عليه المجلس بعد إصلاحه. وتلك المجموعة من الآراء تتشاطرها تجمعات إقليمية وسياسية، وتضم عضوين دائمين في مجلس الأمن. وقد تأكد من جديد، في الآونة الأخيرة، انخراطهما النشط في هذا الصدد، وذلك في البلاغ المشترك بين فرنسا والمملكة المتحدة، الصادر في ٩ حزيران/يونيه.

وجميع المشاركين في رأي الأغلبية هذا، يدركون تماما ما هي القضايا الموضوعة في الميزان. والبرازيل تواصل العمل في سياق مجموعة الأربعة ومع الأعضاء بشكل عام، بغية تحقيق توسيع في عضوية مجلس الأمن، يكون معبرا عن المواقف الأساسية للمجموعة، ويضمن أن يكون هادفا وقابلا للتطبيق عمليا.

إن أهم جانب من جوانب إصلاح مجلس الأمن هو ذاك المتعلق بالعضوية والتمثيل. وهذا لا يعني الإقلال من شأن الحاجة إلى تحديث أساليب عمله وتكييفها. ولدينا اقتراحاتنا الخاصة بشأن هذا الموضوع، ونعترف بالجهود

الجادة التي تبذلها مجموعة الدول الخمس الصغيرة – ”الخمس الصغار“ – غير أنه ما لم تعالج مسألة العضوية معالجة كافية، فإن القضايا الأساسية، مثل الخلل في التمثيل والحاجة إلى تعزيز الصفة الشرعية، ستظل قائمة. وبغية إحداث فرق حقيقي، يجب أن يتصدى إصلاح مجلس الأمن للخلل الهيكلي الراهن الكامن في تلك الهيئة. وأي حل جزئي لن يؤدي إلا إلى إدامة قصور شرعيته.

إن الاقتراحات المطروحة على الطاولة تتشاطر جميعا القلق حول ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير لكفالة المساءلة والشفافية والشمول في عمل المجلس. وقد بدأت الأفكار تتلاقى حول التسليم بضرورة أن تشارك البلدان النامية في زيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية، وأن تتم معالجة أساليب العمل على النحو الواجب. وهكذا يكون الوقت قد حان لإجراء عملية حوار ومشاورات بين من يتشاطرون الكثير من أوجه التشابه والشواغل، بهدف التوصل مبكرا إلى قرار بشأن هذه المسألة. ومثل هذه العملية ستكون بمثابة خطوة مهمة في بحث المسألة ومن شأنها أن تسهل التلاقي اللازم في المواقف.

وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو إحداث إصلاح يسمح بتصحيح الخلل التاريخي في تكوين المجلس، والذي يستبعد اليوم مناطق بأكملها في العالم النامي من فئة العضوية الدائمة. وقد استخدمت اصطلاحات مثل ”الاتفاق العام“ و ”الأغلبية الساحقة“ و ”أوسع توافق آراء ممكن“، للإشارة إلى العتبة اللازمة للموافقة على مسائل تتعلق بالإصلاح.

ومع ذلك، فإن البحث عن توافق الآراء لا يجوز أن يصبح غاية في حد ذاته، كما يود البعض. فتوافق الآراء في أي عملية إصلاح، ينبغي التماسه على أساس مواقف الأغلبية. وفي تلك العملية، ينبغي أن تحترم جميع وجهات النظر. وصحيح أن توافق الآراء شيء مرغوب فيه، ولكن إنشاء كل من لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة، يذكرنا بأن توافق الآراء، في واقع الأمر، ليس مشترطا في ميثاقنا وليس شيئا لا يمكن الاستغناء عنه سياسيا. ولا يجوز في أي حال، أن يستخدم كذريعة لعدم اتخاذ قرار ما.

وأولئك الذين يؤمنون بإصلاح مجلس الأمن بوصفه وسيلة لتحويل المنظمة، مما يسمح لها بأن تصبح أكثر فعالية في التصدي للتهديدات والتحديات الراهنة، ليس بوسعهم أن يعولوا علينا في تحقيق هذه الرؤية فحسب، بل في النضال من أجلها كيما تصبح الانجاز الكبير القادم في برنامج إصلاح المنظمة. ويساهم التقاعس عن العمل في إضعاف التدابير الأمنية الجماعية وتعددية الأطراف برمتها. وسيكون الأمر متروكا لنا جميعا كيما نبت بشأن هذه القضية الأساسية الأهم في عصرنا. ومن المناسب بالطبع أن نفعل كذلك في الجمعية العامة، وهي الهيئة الدولية الوحيدة ذات التمثيل العالمي – وأن نفعل ذلك باستخدام كل الوسائل الديمقراطية.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تُعقد هذه الجلسة للجمعية العامة إزاء خلفية من عمليات الإصلاح الواسعة النطاق. ويؤكد هذا العمل، على الرغم من المناقشات الصعبة والساخنة غالبا، ضرورة التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء – من الأمثل بتوافق الآراء – من اجل إحراز تقدم بشأن طائفة عريضة كاملة من جوانب إصلاح الأمم المتحدة. ويتسم ذلك النهج بالأهمية التامة وهو ضروري بالفعل لإصلاح مجلس الأمن. ولا تزال اختلافات المواقف بشأن هذه القضية كبيرة و لا يحظى أي نموذج مقترح لتوسيع مجلس الأمن بعد بالتأييد الضروري من أعضاء الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لنا أن نواصل السعي لإيجاد قاسم مشترك على أساس الجهود المشتركة.

وإنه لمن مصلحة الجميع عدم السماح بأي توسيع في عضوية مجلس الأمن. فيمكن أن يسفر ذلك عن تأثير سلبي على عناصر أخرى في عملية الإصلاح في المنظمة أو على ولاية الأمم المتحدة الواسعة في تناول القضايا الدولية الملحة. وفي الوقت ذاته، يصعب عدم الاتفاق مع الرأي القائل بأن إصلاح الأمم المتحدة إجمالا سيكون ناقصا بدون إصلاح مجلس الأمن.

ولم يتغير موقف روسيا الأساسي بشأن هذه القضية. فنحن مستعدون للنظر بضمير حي في أي نهج معقول ممكن أن يرمي إلى توسيع عضوية مجلس الأمن، إذا كان يقوم على أوسع اتفاق ممكن داخل الأمم المتحدة، يتجاوز غالبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة المطلوبة قانونا.

وما برح أحد العناصر الأساسية يتمثل في ضرورة زيادة فعالية المجلس وجعله أكثر تمثيلا، ولكن ليس على حساب كفاءته، حيث أنه مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك السبب ندعو إلى الإبقاء على عضوية المجلس المحدودة. وإننا مقتنعون بأن تحديد امتيازات أعضاء مجلس الأمن الدائمين حاليا، بما فيها حق النقض سيؤدي إلى نتيجة عكسية.

ونحن ندعم جهود المجلس الرامية إلى تحسين أساليب عمله، على أساس الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، ونشارك مشاركة فعالة في تلك الجهود. وقد أحرز أعضاء مجلس الأمن مؤخرا، تقدما في تحسين شفافية عمل المجلس وفعاليته. ونشيد أيّما إشادة بالعمل الكبير الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس بقيادة الممثل الدائم لليابان السفير أوشيما.

في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بعد ستة أشهر من عمل الفريق، صادق مجلس الأمن على مذكرة مقدمة من رئيسه تبين التطورات الإيجابية فيما يتعلق بعمل المجلس. ونود التشديد على أن أية مبادرة ترمي إلى تحسين أساليب عمل المجلس لا تقوم على توافق الآراء ودعم جميع الأعضاء لن تحرز أي تقدم في إصلاح مجلس الأمن الشامل، ولن تشكل إسهاما ايجابيا في تذليل مشكلة تحقيق اتفاق بشان جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن تكون هذه هي الحالة.

السيد جيني (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بالتعبير عن شكري لكم، سيدي، وجميع الوفود على إعرابكم عن التعاطف والتضامن فيما يتصل بكارثة التسونامي التي وقعت هذا الأسبوع في جزيرة جاوا الإندونيسية والتي قتل جراءها مئات من أبنائها وتشرد الآلاف منهم. ونشعر بالامتنان حقا لكم على تقديركم ودعمكم.

وأود أيضا الإعراب عن شكري على عقد هذه المناقشة في إطار البندين ١١٧ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

وللأمم المتحدة جدول أعمال حافل بالبنود التي تمثل تركيزا للاهتمام لفترة من الزمن. وتمثل هذه القضية واحدة من أطول القضايا المعلقة وأكثرها تعقيدا وأشدها أهمية. وما فتئنا نناقش هذه القضية مناقشة مكثفة لفترة طويلة، ويقلق وفدي لعدم إحراز جهودنا تقدما كبيرا بعد.

لا يخفى على أحد أن إندونيسيا تدعو بشدة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن بهدف وحيد يرمي إلى جعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية ومساءلة. ولا يغيب عن الأذهان انه في أيلول/سبتمبر الماضي، صادق قادة العالم كذلك على تحقيق هذا الهدف مبكرا. ونعتقد أن هذا الإصلاح سيقوي المجلس ويعزز شرعيته ومصداقيته، وهما عاملان هامان في تعبئة الدول الأعضاء لتنفيذ قراراته.

وفي هذا البيان، نود التركيز على أساليب عمل المجلس. وهذا الجزء من إصلاح المجلس الشامل على نفس القدر من الأهمية ويستحق نفس الاهتمام أسوة بقضية توسيع عضوية مجلس الأمن. ويرى وفدي أنه بينما تكتسي مسألة التمثيل في المجلس أهمية فائقة، لا بد لنا من أن نتذكر دائما سبب أهميتها. وهو ضمان أن يحمل المجلس الذي سيبزغ من عملية الإصلاح معه مصداقية المجتمع الدولي بأسره بأن يصبح أكثر كفاءة وشفافية وتمثيلا وقابلية للمساءلة.

وللأسف، تركت الأساليب التي اعتمدها المجلس أحيانا في عمله في الماضي، مثل المناقشات غير المقررة، في جدول الأعمال والإخطار الانتقائي لبعض المناقشات والإحجام عن مناقشة قضايا بعينها في مناقشة مفتوحة، العديد من الأسئلة لدى الدول الأعضاء. ونشعر أن جوانب الضعف هذه ينبغي تصحيحها، ويمكن تصحيحها. ويعتقد وفدي أن قدرة مجلس الأمن على صون السلم والأمن الدوليين ستتعزز إذا شجع المجلس على المزيد من المشاركة والمساهمة من قبل الدول الأعضاء في عمله.

وتحقيقا لهذه الغاية، نلاحظ أن المجلس يتخذ حاليا خطوات لتناول شواغل الدول الأعضاء بشأن تلك القضية. ولا نزال نرى أنه ينبغي للمجلس أن يزيد عدد الجلسات المفتوحة التي يتم الاستماع فيها إلى آراء الدول الأعضاء بوصفها إسهاما في عمل المجلس. ويتناقض ذلك مع الاجتماعات المفتوحة التي يتكلم فيها الأعضاء قبل لحظات من إعلان المجلس عن مقرر أو اتخاذ قرار بشأن الموضوع قيد البحث. وسيكون من الأجدى النظر في ذلك المقرر أو اعتماده بعد أخذ آراء الدول الأعضاء بعين الاعتبار.

وفي الحقيقة، لا يرقى شك إلى أن مصداقية المجلس ستتعزز أكثر عندما ينخرط كذلك في تبادل منتظم وجوهري للآراء مع الأجهزة الرئيسية الأخرى، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. و إلى جانب المشاورات مع أعضاء المجلس وغير الأعضاء، ستثري ذلك بشكل كبير مجموعة المعلومات والأفكار التي يمكن للمجلس الاستفادة منها في صنع قراراته.

ونشاطر الرأي الذي مفاده انه ينبغي أن تجرى الإحاطات الإعلامية التي يقدمها المبعوثون الخاصون للأمين العام أو ممثلوه أو لجان المجلس قدر المستطاع بشكل مفتوح.

ولأن العمل الرئيسي للمجلس يتمثل في صون السلام والأمن العالميين، نرى أن مما يحقق غرض المجلس على أفضل وجه أيضا أن يعزز علاقته بالبلدان المساهمة بقوات من خلال تبادل الآراء بانتظام، بدلا من أن يكون ذلك خلال فترة الضغط المتعلق بالتخطيط للبعثات أو التفاوض بشأن ولاياتها. وغني عن القول أن هذا التفاعل من شأنه أيضا أن يساعد في عمليات الانتقال اللازمة التي كثيرا ما تمر بها بعثات حفظ السلام في مدة بقائها.

وبالإشارة إلى موضوع مناقشات المجلس، أود أن أؤكد مجددا ضرورة أن يبقى المجلس ضمن نطاق اختصاصه وفقا لولايته بموجب الميثاق. ويجب أن يحرص على تجنب الاستسلام لإغراء التصدي لمسائل من قبيل تلك التي تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويود وفدي علاوة على ذلك، تحقيقا للمساءلة والتزاما بروح الميثاق، أن يؤكد مجددا ما يساوره من قلق إزاء نوعية التقرير السنوي المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة. فقد أشارت وفود عديدة، ومنها وفدي، طيلة سنين كثيرة إلى رغبتها في تقرير به مزيد من العمق والمعلومات والتحليل. ومن دواعي الأسف أن هذه الرغبة لم تجر تلبيتها، وظل تقرير مجلس الأمن مقتصرا على معلومات وإحصائيات تملكها معظم الوفود بالفعل. وينبغي ألا يعامل التقرير

السنوي بوصفه إحدى الشكليات البيروقراطية لسبب واحد بسيط هو أنه لا يعد من الشكليات عمل الجمعية العامة ولا صون السلام والأمن الدوليين.

وأخيرا، أود أن أشدد على القلق الذي يساور وفدي بشأن عملية اختيار الأمين العام. هناك مسائل أخرى قليلة يمكن أن تعكس التزام أي دولة من الدول الأعضاء تجاه الإصلاح الحقيقي للمنظمة بصورة أفضل من الشفافية في اختيار مسؤولها الرئيسي. ومن ثم تود الدول الأعضاء أن ترى المجلس يبذل جهودا لزيادة الشفافية في هذه العملية، فضلا عن تعزيز دور الجمعية العامة.

السيدة هولغوين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جان إلياسون، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه المناقشة التي تدعونا مرة أخرى إلى التفكير في مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهي عملية مستصوبة وهامة وضرورية على الدوام. كما أتوجه لكم بالشكر يا سيدي على ترؤسكم جلسات اليوم.

إن كشف الحساب المتعلق بعملنا الجماعي على إصلاح المنظمة إيجابي. فلدينا أجهزة جديدة نرجو أن تعين في التغلب على الحالات الصعبة والمعقدة في عالم اليوم. وقد بدأنا عملية لاستعراض الأداء الإداري للمنظمة بشكل متعمق؛ ونرى أن هذا ضروري لتنشيطها وتزويدها بالدينامية التي تحتاج إليها.

بيد أن التحمس للإصلاح قد قلص إلى أدنى حد عملية التفاوض التي يتم التوصل من خلالها إلى توافق آراء دائم. ويضعف الانتقال من التفاوض إلى التشاور الحكومي الدولي القدرة على الاتفاق والتفاهم المتبادل. فالتفاوض يمكّن من معرفة تصورات الآخرين وتقديرها، أما المشاورات من خلال الميسرين والخطب فلا تتيح درجة التفاعل والتفاهم الضرورية لتحقيق توافق الآراء القوي الذي تقتضيه الحلول طويلة الأمد.

ونعتقد أن علينا استئناف عملية التفاوض الحكومي الدولي. ونرى أنه لا يمكن بغير هذه الطريقة تحديد الثقة والعلاقات القائمة على التعاون التي يجب أن يتسم بها هذا الجهاز الفريد المتعدد الأطراف والعالمي، وأنه لا يمكن بغيرها أن يكون لدينا جهاز متين يتصدى للتحديات الكبرى التي نواجهها اليوم.

وفي هذا السياق، أعود إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. إننا نرى أن خلافات الأمس ما زالت قائمة اليوم. ونرى ازديادا عن ذي قبل في جدوى التصميم على تحقيق إصلاح يشمل الغالبية مع الاحترام الأكيد للمساواة في السيادة. فلم يأت استعمال الصيغ المغلقة للوصول إلى اتفاقات في الماضي بنتائج إيجابية ولا بأسس يمكن أن تبنى عليها اتفاقات دائمة.

ونرى أن إصلاح مجلس الأمن إذا افتقر إلى توافق الآراء لن يأتي إلا بمزيد من الانقسامات بل وربما يأتي بالفقدان التدريجي لمشروعية المجلس بسبب تكوينه الذي يكرس ويطيل أمد امتيازات تتعارض مع مبادئ المساواة في السيادة ومع واقع النظام الدولي اليوم.

ونعتقد أن إصلاح ذلك الجهاز الرئيسي يجب أن يكون شاملا ومتسما بالشفافية. ويجب أن تجري مفاوضات مفتوحة ومباشرة فيما بين الدول الأعضاء حتى يتم إيجاد صيغة مرضية للجميع وتضمن وحدة أعضاء المنظمة.

وقد اقترحت كولومبيا بالاشتراك مع جانب حركة الاتحاد من أجل توافق الآراء صيغة تلتمس دمج الأغلبيات في مجموعات إقليمية قائمة بذاتها مع مراعاة خصائص كل من هذه المجموعات. ويستند اقتراحنا إلى إتاحة القدرة لكل منطقة على تقديم الأعضاء الذين سيمثلونها في المجلس، وتواتر

تناوبهم. واقتراحنا ديمقراطي، يسمح بالمساءلة، كما أنه يتسم بالمرونة والإنصاف ويمنح المناطق الأهمية التي تتمتع بها في عالم اليوم. واقتراحنا جهد مبذول بنية حسنة لتجنب المواجهة القائمة على مبدأ الكل أو لا شيء، على النحو الذي ذكره سفير كندا ألن روك خلال عرضه مشروع القرار A/59/L.68 (انظر A/59/PV.115).

ونعلم أن هناك بدائل أخرى. ولهذا السبب نرى أنه من خلال التفاوض الجاد والمباشر فيما بين الدول يمكننا أن نوجد توافقا للآراء يساعد على إعادة بناء الثقة التي فقد الكثير منها في الأشهر الأخيرة، رغم أن ضرورتها في ازدياد.

والاقتراح الذي أعربنا عنه مرارا عديدة بصفتنا أعضاء ناشطين في حركة الاتحاد من أجل توافق الآراء وبصفتنا الوطنية يتمثل في بدء التفاوض مباشرة وعلى نحو متسم بالشفافية بين الدول، بدون وسطاء، إلى أن نجد صيغة لتوافق في الآراء يحقق إصلاح مجلس الأمن بعد ١٣ عاما من المحاولة.

السيد ولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن ترحيبه بفرصة المشاركة في هذه المناقشات في إطار البندين ١١٧، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه“، و١٢٠، ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“ من جدول الأعمال. ونرى فيها فرصة سانحة لإجراء مزيد من المناقشة للجوانب المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، تمشيا مع الولاية التي أناطها بنا قادتنا في إطار نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

ذلك أن قادتنا أيدوا في مؤتمر القمة العالمي الإصلاح العاجل لمجلس الأمن واعترفوا بأن هذا الإصلاح عنصر لا غنى عنه في الجهود الشاملة التي تبذل لإصلاح الأمم المتحدة. والآن بعد أن أحرز بعض التقدم بشأن الإصلاح، بما في ذلك في مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان وفي بعض الجوانب المؤسسية لأعمال الأمانة العامة، ينبغي أن يحدث الآن بعض التحرك الفعلي على الجانب الأمني من المعادلة. ولا جدال في أن أي إصلاح مجدٍ وشامل للأمم المتحدة يجب أن يتوخى إصلاح هيكل الأمن الدولي تعزيزا للإصلاح الذي تم الاضطلاع به فعلا في المجالات الأخرى.

وفي هذه الظروف، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، بما في ذلك العمل الذي يؤديه نائبا الرئيس الحاليان، الممثلان الدائمان لجزر الباهاما وهولندا.

وتؤكد جامايكا مجددا المسؤولية المنوطة بمجلس الأمن بموجب المادة ٢٤ من الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، بالنيابة عن عموم أعضاء المنظمة. ونرى من الضروري أن يتم إصلاح المجلس لجعله أكثر انفتاحا وشفافية وديمقراطية وأكثر قابلية للمساءلة وأكثر فعالية.

ونحن جميعا متفقون على أن الحقائق الواقعة على الصعيد الجغرافي السياسي قد تغيرت بشكل جوهري منذ إنشاء الأمم المتحدة. ومن ثم فليس إلا من المنطقي أن يعكس مجلس الأمن المجتمع الدولي المعاصر بوجه عام، بناء على التمثيل الجغرافي العادل وزيادة تمثيل البلدان النامية.

وعلى هذا الأساس، اتخذت جامايكا موقفاً مفاده أنه ينبغي أن يكون هناك توسيع في فئتي العضوية في المجلس مع زيادة التمثيل من كل المجموعات الإقليمية. وكمبدأ، نشاطر الرأي القائل بأنه يجب ألا يكون هناك تمييز في ما يمنح للأعضاء الجدد في المجلس من حقوق وامتيازات ومركز.

وإننا نسلم بأنه كانت هناك تحسينات في الطريقة التي يُصرِّف بها المجلس أعماله، ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك المعلومات التي قدمها رؤساء المجلس المتتابعون بشأن

إجراء وعملية اختيار أمين عام جديد لقيادة هذه المنظمة. ونلاحظ أيضاً أن الممثل الدائم لليابان يجري مشاورات داخل المجلس حول سبل تحسين أساليب عمله ونتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة بشأن عمل المجلس في هذا الصدد.

وما فتئنا نؤكد على أهمية الشفافية والمساءلة في أعمال المجلس. ومن الضروري كذلك أن نؤكد مرة أخرى أن من الأفضل أن يترك أمر وضع المعايير التي تتعلق بالقانون الدولي وكذلك إبرام المعاهدات لمداولات الجمعية العامة ومشاركة كل الأعضاء. وتوزيع العمل بين الهيئتين يجب أن يحترم.

ووفقاً لمبادئ الميثاق، من المهم كذلك أن ينظر مجلس الأمن في المسائل التي تمثل تهديداً مباشراً للسلام والأمن الدوليين وأن يتصرف إزاءها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون المجلس مستعداً للتصرف بصورة عاجلة في الحالات التي تعرض حياة المدنيين للخطر، والتي يمكن أن تؤدي إلى أزمات إنسانية، وخاصة في الظروف التي يلحق فيها الضرر أو التدمير بالبنى التحتية. وفي هذه الحالات كلها، ينبغي أن يكون الأعضاء الدائمون بالمجلس على استعداد للتصرف بشكل منصف وأن يحدوا من استخدامهم لحق النقض.

إننا الآن في العقد الثاني من مناقشاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. وربما آن الأوان لاتخاذ إجراءات حاسمة لكي نجعل من عملية إصلاح مجلس الأمن واقعاً. وينبغي أن يهدف الإصلاح أساساً إلى تعزيز شرعية المجلس من خلال توسيع عضويته بما يعكس التوازن والتنوع، ويقوم على احترام مبدأ التمثيل العادل.

ولكن، حتى يكون الإصلاح فعالاً، ينبغي أن يتجاوز التوسيع إلى توافق أساسي أكبر بين الهياكل الهرمية القائمة للمجلس، والتي تديم الفوارق في التوزيع العالمي للقوة والثروة.

وعليه، ينبغي أن نسعى للعمل معاً بهذا الشأن قبل أن يفوتنا مزيد من الوقت.

السيد ليو جنمين (الصين) (تكلم بالصينية): منذ بداية هذه السنة، فإن إصلاحات عديدة للأمم المتحدة،مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، قد حققت تقدماً إيجابياً. كما اتخذ العديد من الإجراءات الجديدة لإصلاح إدارة الأمانة العامة، فضلاً عن المشاورات الجارية بشأن استعراض الولايات، وتنشيط الجمعية العامة واستراتيجية مكافحة الإرهاب. وكما أوضح رئيس الجمعية العامة، فإن هذه الانجازات تحققت من خلال الجهود المشتركة للدول الأعضاء كافة.

ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتزايد فعالية هذا المجلس، كهيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة، أمر له مردوده على السلام والأمن العالميين، علاوة على أنه يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء. وتعزيز دور المجلس وسلطته من خلال الإصلاح يقوي دور الأمم المتحدة ويدعم النهج متعددة الأطراف ويسرع بترسيخ الديمقراطية في العلاقات الدولية. ولهذا الغرض، ما فتئت الصين تؤيد الإصلاح الضروري والرشيد لمجلس الأمن.

وقد حدد الرئيس هو جينتاو تفصيلاً موقف الصين بشأن تلك المسألة خلال القمة العالمية المعقودة في العام الماضي. ومنذ بداية هذه السنة، أكدت الصين هذا الموقف في مناسبات عدة. ومع مراعاة التطورات الحالية، أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يتم على أساس توافق آراء واسع النطاق بغية إحراز تقدم. ومنذ بداية هذه السنة، أجرينا مناقشات ومشاورات مكثفة بشأن إصلاح المجلس. وبالرغم من أنه لم يتم بعد التوصل إلى أي

اقتراح مقبول من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، فقد أوجزت جميع الأطراف خبراتها بعناية، وكثفت جهودها من أجل التوصل إلى أوسع توافق آراء ممكن، وذلك على أساس المقترحات السابقة. وهذه مسألة تستحق تقديرنا وتشجيعنا. وهذا هو السبيل القويم الذي يقود الإصلاح إلى النجاح في نهاية المطاف. والصين تؤيد كل الإجراءات التي ستمضي بالإصلاح قدماً بشكل تدريجي على أساس توافق واسع النطاق بين الدول الأعضاء.

ثانياً، إن إصلاح المجلس ينبغي ألا يركز على توسيع العضوية فحسب. فالغرض من الإصلاح هو تعزيز سلطة المجلس وتمثيليته. ولذلك، نحتاج إلى توسيع عضويته على نحو ملائم، وإصلاح أساليب عمله بطريقة عملية وعلمية كيما يعكس بالكامل الآراء البناءة لذلك العدد الكبير من غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. وقد وضعت بعض البلدان عدداً من الاقتراحات التي تستحق منا دراسة متأنية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن نشجع المجلس على أن يحسن عمله من خلال ممارساته.

ثالثاً، إن المفتاح لإصلاح مجلس الأمن يكمن في تحسين تمثيل البلدان النامية. فالإصلاح ليس لعبة قوة، ناهيك عن عملية مساومة خاصة بين الدول الكبرى. فالبلدان النامية العديدة، لاسيما بلدان أفريقيا، منقوصة التمثيل في المجلس بشكل حاد. كما أن صوتها محدود في المجلس، وفرصها قليلة في المشاركة بالكامل في صنع قراراته. وينبغي أن يشكل ذلك أولوية في توسيع عضوية المجلس. وما من شك أنه من الصعب أن نتبنى اقتراحاً يتناول شواغل تلك القلة من الدول الكبرى فحسب ولكن لا يوفر نفس المعاملة للبلدان النامية، لاسيما البلدان الصغيرة والمتوسطة، بل إنه حتى يتجاهل صوتها.

إن الدورة الحادية والستين للجمعية العامة ستفتتح في أيلول/سبتمبر. وسيجتمع زعماء أو وزراء خارجية الدول الأعضاء في نيويورك مرة أخرى لمناقشة خطط إصلاح الأمم المتحدة وتنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القمة المعقودة في العام الماضي. وسيكون أمام الدول الأعضاء الوقت الكافي والفرصة للدخول في تبادل آراء متعمق والسعي إلى توافق واسع النطاق بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

والفريق العامل المفتوح العضوية قد عمل لعدة سنوات كمنبر فعال لتبادل الآراء والمناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن، ولاسيما فيما يتعلق بتوسيع العضوية. وينبغي أن يواصل الاضطلاع بدوره الهام في تضييق الخلافات وزيادة التفاهم المشترك. والصين مستعدة للعمل مع الجميع ودعم جهود رئيس الجمعية العامة لدفع عملية إصلاح المجلس وسائر مجالات إصلاح الأمم المتحدة قدماً.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد انتهينا تقريباً من عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها، ولكن ما زلنا نواجه مشكلة سياسية حساسة وبالغة الأهمية، ألا وهي إصلاح مجلس الأمن.

إن الانتهاكات للسلام والأمن الدوليين التي شهدناها في الأيام الأخيرة، لاسيما في الشرق الأوسط، ينبغي أن تحملنا على التفكير في الحاجة الملحة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن ومشروعيته.

ويتبادر حق النقض إلى الأذهان مرة أخرى. وكما قالت الأرجنتين مرارا، لا ينال حق النقض والامتيازات الأخرى للدول دائمة العضوية من مساواة الدول من الناحية القانونية فحسب، بل إنه يؤثر أيضا على فعالية المجلس

وإمكانية التوصل إلى توافق للآراء عند مواجهة صراعات كتلك التي نشهدها اليوم.

ويجب أن تراعي أيضا المصالح الوطنية للدول المصالح العالمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في سياق الشرعية التي لا يمكن أن يمنحها القانون الدولي. ونحن ملزمون، بوصفنا دولا ذات سيادة، بالاستجابة إلى الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي عندما يناديان بتحقيق السلم والأمن.

ولنتذكر أن إنجازاتنا في الإصلاح كانت تقوم على المناقشة، والبحث عن حلول شاملة وتوافق للآراء. ولذلك، لا بد لنا من موقف إيجابي ومرن. وما من دولة، حتى الدول الأشد قوة، استطاعت الحصول على كل ما أرادت، وهذه حقيقة يجب أن نضعها في أذهاننا خلال هذه المناقشة. ولا نستطيع بعد الآن أن نتطرق إلى إصلاح مجلس الأمن بطريقة تتسم بالعناد وانعدام المرونة. ولا يشكل ذلك لعبة حصيلتها صفر ولا لعبة فيها رابحون وخاسرون. فنحن بحاجة، بلا محالة، إلى التوصل إلى حل توفيقي. ونحتاج إلى التسليم بأن التعنت قد أدى إلى شلل في إصلاح مجلس الأمن، ونحن نشهد نتائج ذلك الآن.

ونشدد على عدم إمكانية طرح هذه القضية على التصويت. وهو تغيير أساسي لعنصر أساسي في الميثاق والمنظمة. وكما ذكر بعض المتكلمين الآخرين، يجب أن نبدأ عملية مفاوضات جادة وأن نضع حدا للضغط والخطب والمواقف المتعنتة. ونعتقد أنه قد آن أوان المفاوضات.

ونكرر مرة أخرى ذكر موقفنا بأن زيادة الأعضاء الدائمين من خلال قرار نهائي واحد حل غير عادل، وستكون محاولة هذا الحل بلا طائل. ولدينا عدد من مشاريع القرارات والأفكار المطروحة. وهناك مختلف السبل الممكنة للتوصل إلى اتفاق وتغيرات تسمح بمراعاة كل مصالحنا. فلماذا لا نشرع في حوار براغماتي وإيجابي؟ ونؤمن إيمانا راسخا بأن المقترح الذي تقدمت به مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء يوفر سبيلا للمضي قدما صوب تحقيق تفاهم.

ويمكن أن يجري الحوار المخلص الذي ذكرته داخل الفريق العامل أو أي تجمع غير رسمي آخر. وربما يمكننا أن نفكر بالشروع به على المستوى الإقليمي. وتكمن معظم المشاكل السياسية التي تمنعنا من المضي قدما في التصورات التاريخية والاعتبارات الجيوسياسية في مختلف المناطق.

ويرغب وفد بلدي، بهذه الاعتبارات، أن يؤكد دعمنا لكم، سيدي، من أجل إحراز التقدم في إصلاح مجلس الأمن.

السيد بالوس (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): على مدى ما يزيد على ١٠ أعوام، تشارك الأمم المتحدة في محاولات لتكييف مجلس أمنها كيما يلائم الواقع الجيوسياسي – ولكن بلا طائل حتى الآن. ولا يزال جوهر هيكل المجلس يعكس حالة نهاية الحرب العالمية الثانية قبل ٦٠ عاما تقريبا. ومنذ ذلك الحين، لم تنشأ دول وجهات فاعلة جديدة فحسب، بل تغيرت طبيعة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين تغيرا كبيرا. ويواجه عالم اليوم أخطارا جديدة، مثل الإرهاب، علاوة على الصراعات الأكثر تقليدية التي تبعث على نفس القدر من القلق بين الدول حتى وإن كانت تبدو اقل عددا.

ومن أجل التصدي لتلك التحديات بفعالية، ينبغي أن يصبح مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلا وشفافية وكفاءة. ولا يمكن تفادي إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، وما فتئت الجمهورية التشيكية تعمل من أجل التغيير. وندرك أن هناك العديد من الآراء المختلفة في ذلك الصدد. ولكن يجب أن نعمل معا لضمان عمل المجلس بطريقة أفضل وامتلاكه لسلطة أقوى. وتشاطر الجمهورية التشيكية آراء الأغلبية بأن

انعدام الإصلاح لا يقوض قدرة المجلس على العمل ولكنه ربما يعيق التقدم المحرز في مجالات أخرى من الإصلاح.

ونعتقد أنه عند اختيار أعضاء دائمين جدد في المجلس ينبغي أن يراعي المرء الدور العام الذي يؤديه المرشحون في شؤون العالم، وقوتهم السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، واستعدادهم للمشاركة في صون السلم والأمن الدوليين، وتحمل مسؤولية مالية أكبر إزاء الأمم المتحدة. ولقد كنا، بصفة خاصة، طوال السنين نؤيد مطامح ألمانيا واليابان إلى الحصول على مقعدين دائمين في المجلس، بالإضافة إلى تخصيص مقاعد دائمة جديدة أخرى لأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. ولا شك أن الأعضاء الدائمين الجدد من بين البلدان النامية سيساعدون في تعزيز مصداقية المجلس.

وما برحت الجمهورية التشيكية – وهي أحد المقدمين الأصليين لمشروع قرار في العام الماضي مما يسمى مجموعة الأربعة – وفقا لموقفها الطويل الأجل بشأن إصلاح مجلس الأمن تؤيد ذلك النهج. ونعتقد أن اقتراح مجموعة الأربعة يوفر نموذجا واقعيا وممكنا لتوسيع المجلس والارتقاء بأساليب عمله، نموذجا تتوفر له إمكانية كسب الأغلبية المطلوبة من الدول الأعضاء، إن لم يكن تأييدها جميعا.

السيد كوردوفيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إكوادور بقوة كل المحاولات والمبادرات الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وبدافع من تلك الروح شاركنا طيلة سنوات عديدة في جميع جهود إعادة التشكيل التي بذلت في المنظمة.

ولم تقتصر إكوادور على تأييد نصوص الإصلاح في قرارات الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة، ولكنها أيدت أيضا مع الاقتناع ذات التعديلات القليلة على الميثاق التي اعتمدت في الماضي. وأشير بصفة خاصة إلى التعديل الذي زاد عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ والذي أوضح أنه إذا أراد المرء بحق أن ينجز شيئا فإن من الممكن القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، أيدنا التعديلات المتعلقة بتكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتقد بلدي أن إصلاح مجلس الأمن، إذا أريد به إعطاء المجلس قدرا أكبر من السلطة والكفاءة والأهمية في معالجة المشاكل الدولية، هو العامل الرئيسي لكفالة أن يكون باستطاعة الأمم المتحدة في عالم اليوم أن تضطلع بالدور الذي توخاه لها مؤسسوها والذي تأمل الدول الأعضاء أن تفي به. لا بد أن نستجيب للرأي العام الذي يجاهر بحق بأن تتصدى المنظمة بفعالية للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين يوميا وبتواتر متزايد. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون الراعي والحارس للاستقرار السياسي في العالم، والأداة الرئيسية للتدابير المتعددة الأطراف الرامية إلى حل الصراع والمحفل الرئيسي للتشاور والمناقشة لتوضيح المواجهات والمنازعات الدولية.

لكي ينجز مجلس الأمن ذلك بصورة أكثر فعالية، من الأساسي والملحّ تغيير تشكيلته الراهنة، بغية تحديثه ليتمشى بالتحديد مع حقائق عصرنا. إن نقص التمثيل هو الذي قوض سلطة مجلس الأمن وفعاليته بشكل كبير. لهذا، نرحب بما اتخذته البرازيل، وألمانيا، والهند، واليابان من مبادرات، وما بذلته من جهود منذ مدة، في هذا الإطار.

كانت إكوادور عضوا في مجلس الأمن لمرتين. لقد مضت ٣٠ سنة ما بين المرة الأولى، في أوائل الستينات، من ١٩٦٠ إلى ١٩٦١، والمرة الثانية، في أوائل التسعينات، من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢. وكان بمقدورنا الوقوف على حقيقة أنه، في عالم تغير بشكل كبير، لم تعكس تشكيلة المجلس الحقائق الجديدة، والظروف المتغيرة للمشاكل الدولية، والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي. لقد مضت ١٥ سنة أخرى منذ ذلك الحين، لكن الحالة هي نفسها.

لتلك الأسباب كلها، سندعم بحماس وإيمان أي اقتراح يسعى لتغيير تشكيلة مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلية. وندافع كذلك على اتخاذ تدابير لتحسين أساليب عمل المجلس بغية جعل مداولاته أكثر شفافية، والعلاقات بين مؤسساته أكثر انسجاما. إننا نشارك في هذه المناقشة برغبة صادقة في المساعدة على إيجاد مخرج. سندعم أي إجراء يصبو للتوفيق بين مختلف المواقف بشأن هذا الموضوع، حتى نستطيع، بفضل الجهد الضروري، والإرادة السياسية، التوصل إلى صيغة لإعادة تشكيل مجلس الأمن مرضية للجميع.

السيد فيربيك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد شاركت بلجيكا دائما بهمة في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وإذا كنا نفعل ذلك مرة أخرى اليوم، فلأننا نؤمن، أكثر من ذي قبل، أن الوضع القائم راهنا لا يشكل خيارا. بالإضافة إلى ذلك، يقوض انعدام الحركة في هذا المجال سلطة المجلس. لقد أثيرت تطلعات – لا سيما خلال مؤتمر القمة المعقود عام ٢٠٠٥ – والإخفاق في تلبيتها قد يتسبب بلا داع في أوجه لسوء الفهم.

إذا كانت بلجيكا تطالب بإصلاح مجلس الأمن، فهي لا تفعل ذلك من أجل الإصلاح في حد ذاته، بل لكونها منشغلة، كما قلت، بسلطة المجلس. وترتكز هذه السلطة على مفهومين أساسيين: المصداقية والفعالية.

أولا، في ما يتعلق بالمصداقية، فالعالم يتغير، ومعه تتغير مراكز القوة. فيبرز فاعلون جدد، وتبزغ قوى إقليمية جديدة. من المناسب لمجلس الأمن – الذي يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن ضمان الاستقرار العالمي – أن يعكس هذه الحقيقة الجيوسياسية الجديدة في تشكيلته إلى حد أبعد.

لننتقل بعد ذلك إلى الفعالية، يجب ألا نخطئ: ما يمكن أن نكسبه من مصداقية بتوسيع عضوية مجلس الأمن، قد نخسره في ما يتعلق بالفعالية. لهذا، يجب أن نتأكد من أن نطاق هذا التوسيع وطبيعته لن يقوضا فعالية صنع القرار التي تميز المجلس الأمن.

كما يعلم الجميع، يرتبط وجها إصلاح مجلس الأمن – التوسيع وأساليب العمل – ارتباطا وثيقا، ويحددان المصداقية والفعالية اللتين أشرت إليهما للتو. المناقشات بشأن أساليب عمله جارية داخل المجلس ذاته، وقد أبلغنا للتو بنتائجها باهتمام كبير. وبالإضافة إلى ذلك، استمعنا إلى الاقتراحات الممتازة التي قدمها زملاؤنا في مجموعة الدول الصغيرة الخمس.

لا أود، في هذه المرحلة، الخوض في جوهر مسألة أساليب العمل، ما عدا نقطة واحدة: حق النقض. تطالب بلجيكا ، هنا أيضا، بنهج مرن. فالاقتصار على القول بوجوب إلغاء هذا الحق ينطوي على نهج مفرط في التبسيط، والعكس صحيح. يُحمِّل هذا الحق من يمتلكه التزاما ومسؤولية محددة يُضعف المجلس دونهما بدلا من أن يعزز. الإبقاء على مبدأ حق النقض، وتحديد إجراءات ممارسته وتكييفها أمران مختلفان. وتؤمن بلجيكا بوجوب اتباع ذلك النهج للتوصل إلى نقطة التوازن، الذي، يجب، هنا أيضا، أن يوفق بين المصداقية والفعالية.

السيد البياتي (العراق): مما لاشك فيه أن الدورة الحالية للجمعية العامة شهدت تطورات مهمة على طريق متابعة نتائج الألفية، التي توضحت ميادينها من خلال وثيقة القمة، التي تم اعتمادها من قبل رؤساؤنا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ولقد شهدت تلك الفترة تركيز الجمعية العامة على عملية إصلاح الأمم المتحدة بالميادين المختلفة. وقد حققت إنجازات مهمة، من أبرزها إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، فضلا عن الشروع في إصلاحات ضرورية على صعيد الأمانة العامة. وبقيت أمامنا ميادين أخرى في مجال الإصلاح. وأبرزها ما يتعلق بمراجعة

الولايات، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستراتيجية مجابهة الإرهاب، وإصلاح مجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة، وقضايا مهمة أخرى.

وفي بياني هذا، سأركز على موضوعين أساسيين، وهما الإرهاب باعتباره من أبرز التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، وموضوع إصلاح مجلس الأمن.

لقد أصدر الأمين العام تقريره المتعلق باستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وبغض النظر عن ردود فعل أعضاء الأمم المتحدة على هذا التقرير، فإنه لا بد من الاعتراف من أن التوصيفات التي أوردها التقرير عن الإرهاب تنطبق بشكل كبير على العمليات الإرهابية التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء من المدنيين في جميع أنحاء العالم. فهناك شبكة عالمية من الممولين، والداعمين، والمنفذين للإرهاب، الأمر الذي يتطلب مواجهة دولية، وبناء جبهة عالمية للتصدي للإرهاب في أي مكان.

وإذا كنا نتحدث عن الإرهاب، فلا بد من الاعتراف بأن العراق أصبح الواجهة الأمامية للحرب ضد الإرهاب. وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء العمليات الإرهابية في العراق، إلا أن القاسم المشترك فيها أن جميع ضحاياها من الأبرياء والمدنيين، وأن جسامة ما يجري في العراق بلغ حدا لا يمكن تبريره بأي سبب أو حجة.

ويكفي أن نشير إلى أن هذا الإرهاب قد حصد ٨١٥ ٥ قتيلا، و ٧٦٢ ٥ جريحا خلال الشهرين الماضيين فقط. وفي ضوء ذلك، فإن توصيف الإرهاب الذي اتفق عليه رؤساؤنا في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة (القرار ١/٦٠) ينطبق تماما على الحالة التي يعاني منها العراقيون. وعليه، ينبغي أن يتم التأكيد على أن الإرهاب مُدان بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه، وحيثما يكون ارتكابه، وأيا كانت أغراضه.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فينبغي أن نشير أولا إلى أن رؤساءنا، في قمتهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قد أشاروا إلى ضرورة الإصلاح المبكر لمجلس الأمن باعتباره عنصرا أساسيا في الجهد العام لإصلاح الأمم المتحدة، وبما يجعله أفضل تمثيلا وأكثر شفافية. ولقد انهمكت الجمعية العامة، ومنذ عام ١٩٩٣، في جهود مستمرة في هذا الصدد. وعلى الرغم من أننا استطعنا خلال تلك الفترة تحقيق نجاحات جيدة في مناقشة أفكار الإصلاح وتحديد مساراتها، فقد أخفقنا في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تنفيذ تلك الأفكار. وربما يعود بعض أسباب هذا الفشل إلى أننا رهنا مسائل إصلاح طرائق العمل بتحقيق إنجاز في زيادة العضوية في مجلس الأمن. ولقد وصلت المشاورات إلى ذروتها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. وشهدنا مشاريع قرارات قدمت إلى الجمعية العامة تتناول مسائل إصلاح المجلس، وبشكل خاص زيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة.

ولا شك أن إصلاح مجلس الأمن يشكل ركنا أساسيا في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وابتداء، فإننا نرى أن إحراز مزيد من التحسينات في طرائق عمل المجلس، سيقربنا من التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع العضوية. ومما لا شك فيه أن وفد بلادي يعطي أهمية لتوسيع حجم المجلس بشقي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، لكي يكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وبالشكل الذي لا يؤثر على كفاءة المجلس وفعاليته. إلا أنه يولي عناية خاصة إلى تحسين طرائق العمل لأنها تمس مصالح الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، إن لم نقل جميعهم. في حين أن زيادة العضوية، وبشكل خاص العضوية الدائمة، تمس مصالح مجموعة محددة من الأعضاء.

لقد شهدت السنوات الماضية زيادة في جلسات مجلس الأمن المفتوحة، وتطورا في مشاركة دول غير أعضاء في المجلس في مناقشاته، عندما تتعرض تلك المناقشات لمصالح

تلك الدول. ونتطلع إلى الوقت الذي نرى فيه توسيعا لهذه المشاركة بحيث تشمل جلسات مشاورات مجلس الأمن المغلقة. الأمر الذي يترتب عليه تفعيل المادة ٣١ من الميثاق، وبما ينعكس بشكل إيجابي على مبدأي الانفتاح والشفافية في عمل المجلس.

كما نتطلع إلى تعزيز دور المنظمات الإقليمية. ذلك أن غالبية النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين منشؤها إقليمي، وهذا يتطلب إعطاء الدور اللازم للمنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات وحلها بالطرق السلمية. الأمر الذي يتطلب تفعيل الفصل الثامن من الميثاق، ما دام ذلك لا يؤثر على التزامات مجلس الأمن ومسؤولياته بموجب الميثاق من جهة، ويعزز من احترام حقوق الإنسان وحمايتها من جهة أخرى.

وعندما نتحدث عن تحسين طرائق العمل، لا بد من الإشارة إلى نظم الجزاءات واستعمال حق النقض (الفيتو). لقد حددت وثيقة القمة السمات الأساسية لنظم الجزاءات، ومن أبرزها أن يكون هناك توازن بين فعالية الجزاءات وما يترتب عليها من نتائج على السكان المدنيين، وأن يتم تطبيق الجزاءات ورصدها بأسلوب فعال؛ كما ينبغي استعراضها بشكل دوري، وأن تبقى سارية لأقصر مدة ممكنة. وإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، عند فرض الجزاءات، آثارها الطويلة على الشعوب المستهدفة.

وفي هذا المجال، يجب التأكيد على أن الغرض من فرض الجزاءات كإجراء لحفظ السلم والأمن الدوليين من دون اللجوء إلى استعمال القوة، هو تقويم الأخطاء وإصلاح سلوك الأنظمة التي يعترف مجلس الأمن بأنها لم تلتزم بقراراته؛ وليس الهدف منها تقويض الدول وتمزيق نسيج شعوبها الاجتماعي. وضمن هذا المفهوم، فإن الجزاءات عقاب موجه يستهدف الأفراد والأنظمة وليس عقابا جماعيا يستهدف البلدان والشعوب.

وعلى هذا الأساس فإن وفدي يولي أهمية بالغة إلى لجان الجزاءات المشكلة بموجب قرارات مجلس الأمن، وبشكل خاص القراران ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥١٨ (٢٠٠٣)، ويرى أن تحسين أداء لجان الجزاءات يمكن أن يكون بديلا عن العقوبات الشاملة.

أما فيما يتعلق بحق النقض (الفيتو)، فنحن نميل إلى الرأي الذي يفضل إدراج هذا الموضوع في مسائل المجموعة الثانية، أي تحسين طرائق العمل. كما أننا نطمح أن نرى تقييدا في استعمال هذا الحق إلى أقصى قدر ممكن. وذلك بحصره في الفصل السابع من الميثاق، والامتناع عن استعماله في حالات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق. كما نرى أن فكرة التصويت الاسترشادي (indicative voting) قبل التصويت الرسمي في مجلس الأمن، التي وردت في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (الوثيقة A/59/565)، فكرة جديرة بالاهتمام. كما طرح بعض الأعضاء في مناسبات سابقة فكرة ألا يتحقق النقض إلا بتصويت عضوين يتمتعان بحق الفيتو. وهي فكرة تستحق الوقوف عندها.

ختاما، إننا نتطلع إلى أمم متحدة قادرة على النهوض بالمسؤوليات المناطة بها، وقادرة على تحقيق المقاصد التي من أجلها أنشئت. ولكي تستطيع الأمم المتحدة تحقيق ذلك، عليها أن تمضي في عملية الإصلاح الشامل لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء. ومن الضروري أن يركز هذا الإصلاح على خلق توازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، استنادا إلى الصلاحيات المناطة بكل هيئة، من دون أن يكون هناك تجاوز لهيئة على أخرى. ذلك أننا لاحظنا خلال الفترة

الماضية تجاوزا من مجلس الأمن على صلاحيات الجمعية العامة، وهي الهيئة الأوسع تمثيلا والأكثر ديمقراطية.

السيد النصر (قطر): يرحب وفد بلدي بفرصة المساهمة في هذه المناقشة للبندين ١١٧ و ١٢٠ من جدول أعمال الجمعية العامة، حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة، ومتابعة تنفيذ نتائج الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥.

لقد أنشئ مجلس الأمن بوصفه أداة تمنع التهديدات الدولية، لضمان السلم والأمن الدوليين. وهو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي لا يزال بإمكانها أن تسمح بالاستخدام الجماعي للقوة. ولذلك، يجب أن تكون ذات طابع تمثيلي ومسؤولة وفعالة وأكثر شفافية وأكثر مرونة. والأهم من ذلك، يجب أن تكون قادرة على التكيف في سبيل التصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي، وأن تعكس الحقائق الحالية بشكل أفضل.

ولهذا السبب، فإن مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ضرورية. والأمم المتحدة أمضت ما يقارب الثلاث عشرة سنة في المناقشات حول إجراء تغييرات في هذا المجلس. ونؤكد لسعادتكم، سيدي الرئيس، أن حكومة دولة قطر تساند بصدق كل الجهود البناءة لإصلاح الأمم المتحدة والتقوية المؤسسية للمنظمة، لأننا واثقون من أنه لن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة من دون إصلاح مجلس الأمن.

لقد فات أوان إصلاح مجلس الأمن منذ وقت طويل، ولا يمكن أن يستمر المجلس على تشكيله الحالي ليعبر عن الحقائق السياسية والجغرافية لعالمنا المعاصر كما كان في عام ١٩٤٥ ، فقد ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ دولة عام ١٩٤٥ إلى ١٩٢ دولة في الوقت الحاضر. ويبرز هذا الازدياد المطرد الحاجة إلى تحويل هذه الهيئة البالغة الأهمية لجعلها أكثر تمثيلا لعالمنا اليوم من خلال زيادة أعضائها من الفئتين الدائمة وغير الدائمة العضوية، وبالأخص من الدول النامية، من أجل زيادة الإمكانات أمام جميع الدول الأعضاء للإسهام في صون السلم والاستقرار الدوليين والوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق بعزم أكبر، ولتكون محل الثقة الكاملة للدول الأعضاء، وهذه خطوة صوب استكمال إصلاح الأمم المتحدة.

ونؤكد لكم على دعم حكومة دولة قطر تحت الرعاية الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، لجهودكم والأمين العام بغية إصلاح المنظمة، وبصفة خاصة المساعي الحميدة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وإذ تنادي بهذا الإصلاح، فإنها تؤمن بأن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة لا تزال صالحة مثلما كانت دائما.

وفي هذا المجال، ذكر سموه في كلمته في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥: ”إن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته بات جزءا لا يتجزأ من تطوير وتفعيل دور الأمم المتحدة. وإننا نتطلع إلى مزيد من المداولات بين أعضاء المنظمة الدولية في هذا الخصوص، تمتد إلى مناقشة أساليب عمل المجلس وعلاقته بالأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة“.

إننا بحاجة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وحتى يظل مجلس الأمن شرعيا وتمثيليا، يجب أن يمثل تشكيله عالمنا المعاصر تمثيلا أفضل، ويضمن المصالح المشروعة للبلدان النامية بجانب البلدان ذات القوى السياسية والاقتصادية الرئيسية. وينبغي لتوسيع مجلس الأمن ألا يقوض كفاءته، والسبيل لضمان ذلك هو تقييد استعمال حق النقض أو إلغائه. وفي هذا الخصوص، فقد أوقف اعتماد مشروع قرار من مجلس

الأمن قبل عدة أيام باستخدام هذا الإجراء بشأن إيقاف الهجمات الكثيفة المتواصلة على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة وقتل المدنيين وتدمير الأحياء السكنية والبنى التحتية من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مما تسبب في تدهور الحالة إلى مستوى لم يسبق له مثيل ولا يمكن التسامح معه.

وكما نود أن نشير في هذا المجال إلى الاعتداء السافر على الشقيق لبنان والتدمير الشامل للممتلكات والبنية التحتية للبنان ومناطق السكن وازدياد عدد القتلى والإصابات بين المدنيين. ونحث إسرائيل على إيقاف هذا الاعتداء وسفك الدماء غير القانوني واللاإنساني على الأراضي اللبنانية. وعلى مجلس الأمن الدولي عدم الاكتفاء ببحث الأوضاع في المنطقة من أزمة إلى أزمة، والبحث عن جذور المشكلة وضرورة الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن من أجل تحقيق تسوية شاملة للقضايا في منطقة الشرق الأوسط. ونحذر من احتمالات أن يسفر انفجار لبنان عن تفجر الموقف برمته وانعكاس ذلك على كل بلدان المنطقة.

وبينما يوجه التركيز، وبحق تماما، إلى توسيع عضوية المجلس والتمثيل الإقليمي، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي إيلاء اهتمام مساو لتحسين أساليب عمل المجلس والتركيز على الشفافية فيها، ونأمل أن تراعي جميع الأطراف المعنية ذلك الجانب. وبخلاف ذلك، لن يتحقق الإصلاح ولن يكون له أي تأثير. وفي هذا الخصوص، يجب أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة لكي ندخل إصلاحات إيجابية وألا نبددها باعتماد استجابات ضيقة وذاتية المصلحة وغير مرنة. كما أن نهج القاسم المشترك الأدنى الذي تطرحه بعض الدول لن يحقق ما نحتاج ونصبو إليه جميعا. وبطبيعة الحال، لا يوجد حل يرضي آراء كل دولة من الدول الأعضاء، وسيكون الاستعداد للتوصل إلى توافق آراء بشأن مجموعة متكاملة من الاقتراحات أمرا أساسيا. ولكن من الواضح أنه لا بد من أن يكون تعزيز تمثيل الدول النامية من الفئتين أحد الأهداف المهمة، لأجل أن يحقق المجلس توازنا منطقيا وديمقراطيا والمساواة بين الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل، وأن تكون القاعدة الدائمة في المجلس لخليط من الممثلين من كل القارات والحضارات الرئيسية.

أخيرا وليس آخرا، لقد أمضينا ما يقارب ثلاث عشرة سنة من المناقشات المستمرة حول إجراء تغيير في مجلس الأمن. ومع أننا في الواقع نتفق جميعا على ضرورة إصلاح هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة وجعلها أكثر تمثيلا لحقائق العصر السياسية والجغرافية، إلا أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول طريقة القيام بذلك، ويجب علينا الاعتراف بأن المنظمة تواجه صعوبات كبيرة في هذا الشأن. ومن المنتظر أن يكون حل هذه المسألة واحدا من أشد الحلول استعصاء، ولكن لا يجوز لنا أن نتخلى عن جهودنا للتوصل إلى اتفاق أوسع قبولا في هذا المجال. ولا ينبغي اتخاذ مواقف متصلبة، لأن الوضع العالمي الراهن ليس في مصلحتنا المشتركة. ودولة قطر، من جانبها، على استعداد لإبداء المرونة المعقولة في مفاوضات تجري بنية حسنة، وليس لمكاسب ضيقة، وأن نفعل ذلك على نحو صريح وشفاف وتشاوري، يعمق تعددية الأطراف ويوطدها، بحيث تنعكس فيها الإرادة الكاملة للدول كبيرها وصغيرها، وتجنب الحالات التي تُملي فيها بلدان قليلة جدول الأعمال بالنسبة للآخرين جميعا. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة بعد إصلاحها منظومة تؤدي دورا رئيسيا في استتباب الأمن والسلم العالميين والتغلب على التحديات الجمة التي تواجهها البشرية. ووجود مجلس أمن ديمقراطي فعال وخاضع للمساءلة وممثل للجميع، والالتزام بتعددية الأطراف، ومساعدة البلدان على التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات العالمية التي تزداد تعقيدا، وتلبي المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء على المدى البعيد، وتصون تضامننا

كأسرة كبيرة مكونة من ١٩٢ عضوا تستمد قوتها من وحدتها. وأن يلتزم المجلس بمعايير الدول والإنصاف في كل تصرفاته والقرارات التي يتخذها في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وأملنا الوحيد هو أن نتمكن بحكمتنا الجماعية من إصلاح المجلس كي يتمكن من الاضطلاع بولايته على نحو أفضل في المستقبل، لما فيه صالح التعزيز الشامل لدور الأمم المتحدة الأساسي في الشؤون العالمية.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى نجتمع لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن. وسيتوخى وفد بلادي الإيجاز الشديد، وسيكتفي بتكرار التأكيد على موقف غواتيمالا المعروف للجميع. ونحن على اقتناع بأن أي إصلاح لمجلس الأمن لا ينبغي أن يقتصر، حصريا، على مسألة العضوية، بل ينبغي أيضا أن يتضمن استعراضا لأساليب عمله وعملية صنع القرارات فيه. إن شفافية مجلس الأمن وفعاليته، بالإضافة إلى مشاركة البلدان غير الأعضاء في المناقشات المتعلقة بمسائل تهمها أمر أساسي لتعزيز شرعية المجلس.

وتحبذ غواتيمالا التشجيع على جعل أداء مجلس الأمن منفتحا ويسهل الوصول إليه، ضمانا لزيادة شفافيته، حتى يمكنه أن يعمل باسم الدول الأعضاء، كما جاء في الميثاق، وهكذا يخدم مصالح المجتمع الدولي بالإسهامات القيمة للدول المعنية.

وبالتالي، فإننا ممتنون للمبادرة التي طرحها ممثلو سويسرا وكوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بتحسين أساليب عمل المجلس. وغواتيمالا ترحب مع بالغ الاهتمام بذلك الاقتراح، وتعتقد أن إسهامات من هذا القبيل تُثري الحوار بين الدول الأعضاء وتنهض في نهاية المطاف بتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، وهذا بدوره من شأنه أن يعزز هيئات هذه المنظمة.

ويسعدنا أن مجلس الأمن، كما ورد في المذكرة التي تم اعتمادها بالأمس، اعتمد بعض المواقف التي تتخذها مجموعة الدول الخمس الصغيرة، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

ونحن نؤيد بقوة فكرة تعزيز التنسيق بين عمل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان الاستمرارية في عمل المنظمة، وكفالة صون السلام وتوطيده في الوقت المناسب وبصورة فعالة، والحفاظ في الوقت ذاته على مسؤوليات وصلاحيات كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة، عملا بأحكام الميثاق.

ويحدونا الأمل في أن نرى مجلسا أكثر تمثيلا وأكثر شفافية وتوازنا. وعليه، نؤمن بأن الإصلاح لن يكون كاملا إلا بزيادة عدد أعضائه. وفي هذا الصدد، نفهم أن هذه الزيادة يجب أن تنطبق على كلا الفئتين – الدائمة وغير الدائمة، وبذلك نضمن التوزيع الجغرافي الملائم والضروري، بما في ذلك فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولذلك، فإننا نتعاطف مع طموحات ألمانيا والبرازيل والهند واليابان، في أن تصبح أعضاء دائمين جددا في مجلس الأمن. ونرى أيضا أن تمثيل أفريقيا في تلك الفئة مسألة جوهرية بنفس القدر.

وأخيرا، تكرر غواتيمالا التأكيد على التزامها بالمشاركة بنشاط في المناقشات المقبلة المتعلقة بمسألة إصلاح مجلس الأمن. وهذا يسير جنبا إلى جنب مع تطلعنا إلى أن تنتخبنا الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وبذلك نواصل الإسهام في عملية إصلاح أساليب عمله.

السيد أسبيلند (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس إلياسون على عقد هذه الجلسة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وهذا

العدد الكبير من المتكلمين يثبت أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ما زالت ساخنة جدا.

لقد أكدت أيسلندا مرارا وتكرارا أن الإصلاح الفعال للأمم المتحدة يستتبع إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، من حيث توسيع عضويته ومن حيث تحسين أساليب عمله على حد سواء.

وما برحنا نؤيد النداءات الداعية إلى زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، اتخذت بعض الخطوات المضمونية، مثل الإكثار من الإحاطات الإعلامية والجلسات والمناقشات المفتوحة. وهذا أمر نرحب به. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تدابير إضافية لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، نرحب بمشروع القرار المتعلق بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، والمقدم من الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين، أي ما يُسمى مجموعة الدول الخمس الصغيرة – ”الخمسة الصغار“.

غير أننا ما زلنا مقتنعين بضرورة زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، حتى يكون لإصلاح المجلس مغزى. فهو بحاجة إلى أن يكون أكثر تمثيلا، وبذلك يكون أكثر شرعية، وأحسن تعبيرا عن الواقع الجغرافي السياسي الحالي. وعلينا أن نتذكر أن عضوية الأمم المتحدة تضاعفت أربع مرات تقريبا منذ عام ١٩٤٥. ومع ذلك، فإن حجم وتشكيل مجلس الأمن، وخصوصا بالنسبة لأعضائه الدائمين، ظلا بلا تغيير إلى حد ما. وعلينا أيضا ضمان أن يكون للبلدان الأصغر فرصة معقولة للمشاركة فيه.

كانت أيسلندا أحد مقدمي مشروع قرار ما يُسمى مجموعة الأربع، الذي عُرض أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. كما أن أيسلندا تؤيد بالكامل نفس مشروع القرار الذي أُعيد تقديمه من جانب ألمانيا والبرازيل والهند في مطلع هذا العام. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن اقتراح مجموعة الدول الخمس الصغيرة والجزء الخاص بأساليب العمل من اقتراح مجموع الأربع غير متناقضين ولا يستبعد أيهما الآخر.

وأخيرا، يجب أن نظل منخرطين في مفاوضات جادة بشأن هذا الموضوع. ونعتقد أنه من الحيوي أن نستفيد من الزخم الحالي، وأن نتخذ إجراء في القريب العاجل.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم بالشكر لرئيسينا المشاركين على عملية مستفيضة من التوعية والمشاورات استمرت على مدى الأشهر الماضية. لقد كانت مهمتهما في تعميق المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن من أصعب المهام التي تؤخذ على العاتق. وجلسة اليوم فرصة سانحة لتقييم وتبادل الآراء بشأن الاقتراحات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن نركز جهودنا على المجالات التي يمكن أن نحقق فيها تقدما ملموسا، خدمة لمصلحة عضوية الأمم المتحدة ومنظومتها.

وتحقيقا لهذا الهدف سنعلق بإيجاز فقط على موقف نيوزيلندا من مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن، ثم نعلق بمزيد من الإسهاب على المقترحات التي تم تعميمها لإدخال تغييرات على أساليب عمله.

بالنسبة لحجم وتكوين مجلس الأمن، ما زالت نيوزيلندا تسترشد بنفس المبادئ التي حددناها في بياناتنا السابقة. ونتفق على أن إصلاح مجلس الأمن يمثل عنصرا من عناصر جدول أعمال الإصلاح الشامل، ولكننا، وكما هو الحال في مجالات الإصلاح الأخرى، لا يمكن أن نتقدم ما لم نتوصل إلى اتفاق عريض يكفي لإضفاء الشرعية على هذا التغيير.

وفيما يخصنا، تفضل نيوزيلندا أن ترى مجلس أمن أعرض تمثيلا، وأكثر فعالية وشفافية في الطريقة التي يعمل بها. ولم نتخذ موقفا بشأن كيفية حدوث ذلك، وسنظل متفتحين

للخيارات التي يمكن أن تبرز، ولكننا نؤمن فعلا بأن أي توسيع لعضوية مجلس الأمن يجب أن يتضمن اليابان.

ولا يبدو حتى الآن أن هناك توافقا بارزا في الآراء بشأن تعديل تكوين مجلس الأمن ولكن في الوقت الذي يمضي فيه النظر في هذه المسألة، ترى نيوزيلندا أن هناك مجالا لإجراء تغييرات في أساليب العمل، يمكن أن تجعل المجلس أكثر كفاءة، وأن تقوي في الوقت ذاته العلاقة بين أعضاء المجلس وغيرهم من غير الأعضاء.

ولهذا السبب، رحبنا بالمقترحات التي قدمتها سويسرا، وسنغافورة، وليختنشتاين، وكوستاريكا، والأردن. ونحن نوافق على المنطق الذي تقوم عليه هذه المقترحات والقائل بأن توثيق التعاون بين مجلس الأمن والأعضاء عامة سيساعد مجلس الأمن في صيانة السلام والأمن الدوليين.

ومع كثرة المسائل التي تشغل مجلس الأمن في الوقت الحالي، لسنا بحاجة إلى التذكير بأن تأثير ومصداقية الأمم المتحدة يتعززان حينما يكون لدى الأعضاء عامة ثقة في قرارات المجلس، وحينما يكون هناك شعور قوي بالملكية الجماعية لهذه القرارات والتزام بما تتضمنه من واجبات.

ويسرنا أنه وردت إلينا كوثيقة رسمية مذكرة من رئيس مجلس الأمن بشأن الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة وشفافية أعمال المجلس. ونحن نقدر الأعمال التي اضطلع بها باجتهاد بالغ الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، برئاسة اليابان.

وتتسم التوصيات الواردة في مذكرة الرئيس بأنها مفيدة في مجموعها، ولكن هناك حاجة إلى إحراز تقدم أكبر وإلى طموح أكثر. فعلى سبيل المثال، ثمة خمسة اقتراحات قدمتها مجموعة ”الدول الصغيرة الخمس“، نود أن ينظر فيها مجلس الأمن. وسأورد بإيجاز تلك المقترحات.

أولا، ينبغي أن تكون هناك مشاورات منتظمة وحسنة التوقيت بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول غير الأعضاء فيه، تتم كجزء من إجراءات العمل المعتادة للمجلس.

ثانيا، حينما تقضي قرارات مجلس الأمن بأن تنفذها جميع الدول الأعضاء، ينبغي أن يلتمس المجلس أراء الدول الأعضاء، وأن يتأكد من أن قدرتها على تنفيذ هذه القرارات قد أخذت بعين الاعتبار في عملية صنع القرار.

ثالثا، ينبغي أن يلتمس مجلس الأمن السبل اللازمة لتقييم مدى تنفيذ قراراته، بما في ذلك إنشاء أفرقة للدروس المستفادة تناط بها مهمة تحليل العقبات التي تعترض سبيل التنفيذ وأسباب عدم التنفيذ، واقتراح آليات أو تدابير على أساس أفضل الممارسات.

وثمة اقتراح رابع لمجموعة الدول الصغيرة الخمس يحظى بتأييدنا، وهو أنه ينبغي للهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن أن تُشرك في أعمالها، على أساس كل حالة على حدة، غير الأعضاء الذين لديهم اهتمام قوي وخبرة مناسبة، كما ينبغي أن تتاح للدول الأعضاء فرص غير رسمية لتقديم إسهامات جوهرية في أعمال الهيئات الفرعية.

وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والدول الأخرى التي تشارك بصفة خاصة في العمليات الميدانية للأمم المتحدة، ولا سيما حينما تنطوي هذه العمليات على مخاطر على الأفراد الذين يتم نشرهم.

وينبغي الترحيب بأي تقدم بشأن تحديث أساليب عمل مجلس الأمن، لزيادة تعرُّف عدد أكبر من الأعضاء عامة عليها. وترى نيوزلندا أن مذكرة الرئيس تضع نقاط انطلاق هامة. ونأمل أن تبعث لدينا المناقشة التي نجريها اليوم إحساسا بالحاجة الملحة إلى المضي قدما بذلك العمل.

السيد نيون (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): قليلة هي المسائل التي أثبتت أنها على نفس الدرجة من الحساسية والصعوبة في إيجاد حل لها كمسألة التوزيع العادل وزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن. ونذكر جميعا كيف تم تكريس جزء كبير من الدورة التاسعة والخمسين للمناقشات والمفاوضات والمداولات حول الصيغ المختلفة لإصلاح مجلس الأمن، وكيف قدمت المجموعات المختلفة وأيدت العديد من الاقتراحات، والاقتراحات المضادة والحجج، والحجج المضادة. وفي مرحلة ما، بلغ ذلك حدا دفع العديد من الدول الأعضاء إلى الإعراب عن قلقها من أن هذه المسألة وحدها ستطغى على كل المفاوضات في عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وإننا إذ نتأمل الأحداث لآن، ندرك أن ذلك لم يكن هو الحال.

وفي الرسالة الأخيرة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بين الرئيس يان إلياسون عن حق أبرز جهودنا لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلا أنه لم يرد عنصر أساسي في قائمة الإصلاحات التي استطعنا أن نحققها وهو: إصلاح مجلس الأمن. وفي الحقيقة، ما فتئت تلك المسألة حاملة منذ وقت ليس بقليل، ونشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة التي جاءت في وقت مناسب جدا. ومن المؤكد أنها ستنشط اهتمام الدول الأعضاء، بل إنها يمكن، بالنظر إلى الوقت الكافي الذي أتيح لنا لتدبر هذه المسألة، أن تقربنا من التوصل إلى تفاهم واسع بشأن الطريق إلى الأمام. وما عدد الذين تكلموا في مناقشة اليوم إلا شاهد على حُسن توقيتها وأهميتها.

وموقف منغوليا من إصلاح مجلس الأمن معروف جدا. فنحن نرى أن مجلس الأمن بعد إصلاحه سيكون مؤهلا على نحو أفضل للتصدي لتحديات الألفية الجديدة، إذ أن قراراته ستكون لها مشروعية أكبر نظرا لأن له طابعا أكثر فعالية وديمقراطية وتمثيلا ومساءلة. وترى منغوليا أن تكوين مجلس الأمن لم يعد بعبر عن واقع العالم الحالي والتغيرات التي حدثت في عضوية المنظمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهيار النظام الاستعماري والنظام العالمي الثنائي القطب. وفي الحقيقة، يتشاطر الأعضاء عامة في هذه المنظمة، هذا الشعور، كما يمكننا أن نلمس من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، التي تؤيد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، ومن ثم لزيادة فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته.

وبغض النظر عن هذه الوحدة الجديرة بالثناء، للدول الأعضاء وجهات نظر مختلفة عن كيفية حل الحالة الراهنة. فما هي السرعة التي ينبغي أن نتحرك بها، والأهم من ذلك، ما هي الطريقة الصحيحة لإصلاح مجلس الأمن؟ وسأتعمد ألا أذكر نماذج معينة للتوسيع انتشرت طوال المداولات التي دارت في العام الماضي.

ولا تزال نقطة الانطلاق من وجهة نظر منغوليا هي التوسيع العادل والمتكافئ في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، بما يضمن التمثيل الواجب للبلدان النامية والمتقدمة على السواء.

أما فيما يخص معايير اختيار أعضاء دائمين إضافيين، فإنه يجب من وجهة نظرنا، أن تشمل التوزيع الجغرافي العادل، والالتزام الحقيقي من قبل البلدان الطامحة في هذا الشأن بغايات وأهداف الأمم المتحدة، والقدرة على الإسهام في صيانة السلام والأمن الدوليين. وفي هذا المجال، ما زالت منغوليا تؤيد اليابان وألمانيا والهند فيما نرى أنه مطمح مشروع لها. وترى منغوليا أن أفريقيا وأمريكا اللاتينية يجب أن يمثلا على النحو الواجب في المجلس.

وإن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن عنصر أساسي في الإصلاح. وينبغي أن يكون لب جهودنا في هذا المجال هو كفالة أن يكون مجلس الأمن أكثر مراعاة لوجهات نظر

أعضاء الأمم المتحدة عامة في القرارات التي يتخذها، وكفالة وجود علاقة تتسم بقدر أكبر من الانسجام والتكامل والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي أن يمضي إصلاح مجلس الأمن وتعزيز مشروعيته وفعاليته، جنبا إلى جنب مع زيادة سلطة الجمعية العامة ودورها بوصفها الجهاز الرئيسي التداولي والتمثيلي المعني بوضع السياسة في الأمم المتحدة ودون مساس بتلك السلطة وذلك الدور. وفي الوقت نفسه، تؤيد منغوليا إدراج ما يسمى بفقرة الاستعراض في أي سيناريو لزيادة عدد الأعضاء.

ويحيط وفدي علما بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن تحسين أساليب عمله، ولا سيما عن طريق أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق وغيرها من المسائل الإجرائية، برئاسة اليابان، التي أوشكنا أن نرى نتائجها. ونحيط علما أيضا مع الارتياح باقتراح مجموعة الدول الصغيرة الخمس الوارد في مشروع القرار A/60/L.49. وإن زيادة الشفافية في أعمال المجلس، وزيادة اشتراك الدول غير الأعضاء في أعماله، وزيادة مساءلته أمام الأعضاء، كلها عناصر ستعود بالفائدة على الجميع – وعلى مجلس الأمن ذاته في المقام الأول.

لقد انكسرت في العام الماضي الكثير من الرماح حول مسألة إصلاح مجلس الأمن. وحان الوقت الآن لكي نمضي إلى الأمام وأن نتجاوز كل الخلافات في سعينا نحو التماس أفكار جديدة. وينبغي ألا تكون المناقشة التي نجريها اليوم عملية لمرة واحدة وإنما ينبغي أن تليها مشاورات واسعة النطاق للتوصل إلى حل يحظى بأكبر فهم ممكن بين الدول الأعضاء. ووفدي على استعداد لأن يضطلع بدور نشط في هذه المشاورات.

السيدة لينتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تؤكد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على الدور المركزي لإصلاح مجلس الأمن. كما تؤكد تلك الوثيقة أن هذا الإصلاح ينطوي على عنصرين على نفس الدرجة من الأهمية، ألا وهما توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. وأنا أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة عملية الإصلاح.

وفنلندا، بصفتها الوطنية، تؤيد بكل قوة إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. وعلينا أن نغتنم أي فرصة لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وشفافية وتعبيراً عن تطلعات سائر أعضائها. وإصلاح مجلس الأمن جزء هام من هذه العملية. وعلينا أن نتأكد من أن المجلس يتسم بفعالية حقيقية في أداء مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبالنسبة لمعظم البلدان، فإن العضوية في مجلس الأمن فرصة نادرة ومحدودة. ولكن، مطلوب من كل أعضاء الأمم المتحدة أن ينفذوا قرارات مجلس الأمن، كما أنهم يتأثرون بإجراءاته بشكل مباشر. ولذلك، فإن قيام تعاون أوثق بين مجلس الأمن والأعضاء بصفة عامة أمر لا غنى عنه.

وفنلندا تؤيد توسيع عضوية المجلس في فئتيه الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، حتى يتسنى للمجلس أن يمثل الواقع السياسي للقرن الحادي والعشرين. مع ذلك، ولكي يتسم المجلس بالفعالية والمشروعية، يجب ألا يمنح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد في كل الظروف.

كما أن فنلندا تؤيد بقوة إصلاح أساليب عمل المجلس كيما يكون أكثر شفافية وشمولاً للجميع وأكثر مشروعية. وفي هذا الصدد، نرحب بشدة بمذكرة فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى التي اعتمدها مجلس الأمن بالأمس. وهذه الوثيقة تسرد ممارسات المجلس الأخيرة وإجراءاته المعتمدة مؤخراً، وهي خطوة عملية لتعزيز الشفافية والانفتاح في أساليب عمل المجلس.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون لإتاحة هذه الفرصة لمناقشة عنصر آخر من مشروع إصلاح الأمم المتحدة البالغ الأهمية. والأعضاء سوف يألفون ما تبذله أستراليا من جهد فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وبصفتنا الوطنية وكعضو في الفريق الذي يضم كندا – أستراليا – نيوزيلندا، فإننا نعمل بنشاط من أجل إيجاد السبل الكفيلة بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ومساءلة، وهذا هو المنظور الذي نرى من خلاله إصلاح مجلس الأمن.

لقد خاب أملنا لأن عملية اجتماع القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ لم تتوصل إلى نتيجة مقبولة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتلك، في رأينا، فرصة ضائعة. ولكن، هذا ليس نهاية الطريق، وإلى جانب عدد كبير من الدول الأخرى، تبقى أستراليا مشاركة في عملية إصلاح مجلس الأمن.

وما فتئت أستراليا تؤيد إصلاحاً ملائماً لمجلس الأمن منذ أمد بعيد. فالعالم قد تغير كثيراً خلال الإحدى والستين سنة الماضية، وعلينا أن نضمن أن هياكل مجلس الأمن تعكس أثر تلك التغييرات بدقة.

إن مجلساً أكثر تمثيلية ينبغي أن يكون متوازناً وأن يراعي الحاجة المستمرة لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقدرة المجلس على التصرف بحزم وحسم وسرعة أمر أساسي. ومسؤوليته عن الأمن الجماعي تضع على عاتقه أعلى توقعات المجتمع الدولي، وينبغي ألا يوسع المجلس بالشكل الذي يجعله غير قادر على العمل أو يُعجزه عن اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. ويبدو لنا أن إنشاء عدد صغير من المقاعد الجديدة من الفئتين الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن وسيلة مناسبة لتحقيق ذلك التوازن.

وأستراليا ترى أن مطالب اليابان والهند واضحة. فهما يقدمان إسهامات كبيرة في منظومة الأمم المتحدة، سواء من حيث الإسهامات المالية أو التزامات حفظ السلام أو من خلال تاريخهما من المشاركة المستمرة والنشطة مع هذه المنظمة. وأستراليا ما فتئت تؤيد البرازيل وتمثيلاً أفريقياً ملائماً. وما زالت أستراليا تعارض توسيع حقوق النقض لتشمل أي أعضاء جدد.

وإصلاح عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يمضي جنباً إلى جنب مع إصلاح أساليب عمل المجلس. فحجم عمل المجلس يبدو أنه يتزايد كماً وكثافة كل سنة، ومن المعقول أن نستعرض آلياته. ولهذا الغرض، فإننا ممتنون للمقترحات التي قدمتها مجموعة الدول الخمس الصغيرة بشأن إصلاح أساليب عمل المجلس. ونحيط علماً كذلك بعمل السفير أوشيما وزملائه في فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى، فبعض الأفكار التي تفتق عنها هذا المنتدى يمكن أن تحسن فعالية هذا المجلس في نهاية المطاف.

وينبغي أن نحذر من أنه لدى العمل صوب تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، يجب ألا نمس قدرة المجلس على التصرف وفقاً لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، كما حددتها المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يسري ذلك المعيار على أي إصلاحات مقترحة في أساليب عمل المجلس.

ونحن نشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفيدة ونتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة خلال الأشهر القادمة.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة التي تعقد في

وقت ملائم بشكل خاص. وأنا أعرف أن تلك صيغة معتادة في الأمم المتحدة، إلا أنها ملائمة تماماً في هذه المناسبة.

فلماذا كان الوقت ملائماً؟ هناك ثلاثة أسباب لذلك. أولاً، لقد بدأنا مناقشة جادة لإصلاح مجلس الأمن قبل عامين. وفي أيلول/سبتمبر، سيكون قد مضى عام كامل منذ التقى رؤساء دولنا وحكوماتنا في اجتماع القمة الذي تعهدوا فيه بالمضي قدماً في عملية الإصلاح. ثانياً، إن إصلاح الأمم المتحدة قطع شوطاً بعيداً، ومع ذلك فكلنا يعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح جدي لمنظمتنا بدون إصلاح مجلس الأمن. ثالثاً، إن تفكيرنا ازداد نضجاً مع مرور الوقت. وقد لاحظت عزماً أكبر في مختلف البيانات على التوصل إلى نتائج، كما أن المواقف باتت أقل تصلباً مما كانت عليه في الماضي. ولذلك، نرى أن الوقت قد حان لكي نمضي بخطى حثيثة نحو التوصل إلى حل.

فما هو المتاح من الحلول؟ في الأشهر الخيرة بُحثت خيارات كثيرة، وشاركنا بنشاط في جميع المناقشات التي لم تسفر إلا عن تعزيز آرائنا بشأن ثلاثة بارامترات.

الأول هو أن توسيع العضوية ينبغي أن يشمل فئتيها الدائمة وغير الدائمة. وهذا شرط أساسي لتحقيق توافق آراء واسع النطاق. البارامتر الثاني هو أننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بتأييدنا لأن تصبح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان أعضاء دائمين في مجلس الأمن. والبارامتر الثالث هو ضمان أن تضطلع القارة الأفريقية بدورها كاملا في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

إن إصلاح العضوية في مجلس الأمن لا يهدف إلى إرضاء أي طرف بعينه. فهو يحقق مصلحتنا جميعا لأنه سيعزز سلطة المجلس. ومن نفس المنطلق، من المهم أيضا إحراز تقدم في مجال إصلاح أساليب عمل المجلس. وبلدي يرحب بمجموعة الاقتراحات المقدمة من سفير اليابان بشأن إصلاح المجلس. والتدابير التي اعتمدت تمثل خطوة مهمة إلى الأمام فيما يتعلق بالشمول والشفافية. وهنا أيضا أقول إنها ليست مسألة إرضاء طرف أو آخر؛ بل بالأحرى هي مسألة تتعلق، بكل بساطة، بتحسين فعالية مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بهذين المسارين ستجاهد فرنسا بأقصى طاقتها للخروج بنتائج.

السيد تاوبيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): ما زالت مسألة إصلاح مجلس الأمن مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة طوال عشر سنوات أو نحو ذلك. ومن المؤسف أننا رغم كل الجهود التي بذلناها، لم نعثر على حل حتى الآن.

ومع ذلك، نأمل أن تكون هذه المناقشة بمثابة خطوة مهمة على الطريق المؤدي إلى مثل هذا الحل، ونعتقد أن الظروف المؤاتية لإيجاد حل أصبحت الآن، على ما يبدو، أفضل مما كانت عليه من قبل، وذلك لعدة أسباب.

أولا، إن جهود إصلاح الأمم المتحدة تكثفت على مدار السنة الماضية. وقد تمخضت عن بعض النتائج المهمة، حتى وإن كانت أقل مستوى وطموحا من توقعاتنا. وفي ضوء تلك الإنجازات، يظهر عجزنا عن إحراز تقدم بشأن موضوع حيوي مثل إصلاح مجلس الأمن في شكل فشل ذريع. هذا زيادة على أن إصلاح مجلس الأمن يعتبر، من منظور الرأي العام، اختبارا لقدرة الأمم المتحدة على التكيف مع الواقع الجديد.

ثانيا، أصبحت المناقشة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن أعمق وأكثر نضجا. قد عرضت عدة مشاريع حلول. وبُحثت بتوسع مزاياها ومساوئها. وأصبحت المناقشة أيضا أكثر شمولا. فهي لم تتضمن فحسب توسيع عضوية مجلس الأمن، بل أيضا التغييرات المحتملة في أساليب عمله. وتلك التغييرات لا يقصد بها فقط تحسين عمل مجلس الأمن، وإنما

أيضا توسيع نطاق مشاركة غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية في عمله. كما أنها ترمي إلى زيادة شفافية عمل المجلس والنهوض بفعاليته.

وهاتان العمليتان – والأولى هي المتعلقة بتوسيع عضوية مجلس الأمن والأخرى بتحسين وتطوير أساليب عمل مجلس الأمن – متكاملتان، حتى وإن تم تناولهما على مسارين منفصلين. ويمكنهما أن يساعدانا على إيجاد حل لكل منهما وتحريك عملية إصلاح مجلس الأمن ككل إلى الأمام.

وفي ذلك السياق، نرحب بالنتائج التي توصل إليها فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما نلاحظ بعين التقدير العمل الذي يضطلع به ما يسمى مجموعة الدول الخمس الصغيرة والمشروع الذي تقدمت به. وما من شك في أن أفكارها واقتراحاتها ألهمت مناقشات الفريق العامل، وما زالت تمثل مبدأ إرشاديا مهما لمزيد من المساعي في ذلك الميدان.

ثالثا وأخيرا، عقدنا، في نيسان/أبريل، دورة ناجحة ومفيدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسالة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وهذه الدورة سبقتها سلسلة من المشاورات الثنائية أجراها السفير بشل والسفير ماجور. والتقرير الخاص بتلك المشاورات، والمناقشة التي جرت أثناء الدورة، فضلا عن ملخص المناقشة، زودتنا جميعا بنظرة متعمقة شاملة فيما تشعر به الدول الأعضاء، وما يمكن أن تكون عليه الحلول المحتملة.

ومن هنا، دعوني أكرر: إننا نستأنف مناقشتنا في ظل ظروف جديدة، وأكثر مؤاتاة على ما أعتقد. ولكن هل بوسعنا أن نجد حلا؟ وبهذه الروح، أود أن أتقدم ببضع ملاحظات عن رؤية وفد بلادي للغرض من المناقشة الحالية والحلول المحتملة.

أولا، نرى أن هذه المناقشة، استئناف للحوار المتعلق بهذا الجزء الشائك، وإن كان مهما ولا مفر منه، من إصلاح الأمم المتحدة. ونأمل في أن يكون هذا الحوار قد استؤنف بنية صادقة وبتصميم على إيجاد حل يحظى بالقبول.

ثانيا، نعتقد أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن ينبغي أن يشمل كلا من تشكيله وأساليب عمله على حد سواء، وأن استعراض العضوية ينبغي أن يتضمن فئتي العضوية – الدائمة وغير الدائمة.

ثالثا، لدى معالجة فئة العضوية الدائمة، علينا، أولا وقبل كل شيء، أن نهتدي بفلسفة ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد، فيما يتعلق بضرورة أن ينعكس في مجلس الأمن دافع القوة القائم حاليا. إن الحضور في المجلس والتعاون مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في العالم ليس أمرا مستصوبا فحسب بل إنه ضروري أيضا إن كان للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته بصورة فعالة. وفي هذا السياق، سبق أن أعلنا تأييدنا لتطلعات البلدان التي تقدم، والقادرة على أن تقدم، لمنظومة الأمم المتحدة إسهاما يتسم بأهمية خاصة، وما زلنا متمسكين بهذا التأييد. وفي نفس الوقت نعتقد أن عددا أكبر من الأعضاء الدائمين في المجلس ينبغي أن يعكس عموم أعضاء الأمم المتحدة والتمثيل لجميع المناطق. هذه مسألة تتعلق بكل من فعالية ومشروعية إجراءات المجلس.

رابعا، عموم أعضاء الأمم المتحدة والتوزيع الجغرافي العادل ينبغي أن يكونا المبدأين التوجيهيين الرئيسيين في توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وفي هذا السياق دعوني أردد ما قاله هذا الصباح رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية، ممثل أرمينيا: توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين يجب أن يشمل مقعدا إضافيا لمنطقة أوروبا الشرقية التي ضاعفت عدد أعضائها خلال السنوات القليلة الماضية.

خامسا، نحيط علما بالمناقشة بشأن حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، الذين أعربوا على نحو متكرر عن آراء حيوية في هذه المسألة. ونفهم أن فكرة عدم مدّ حق النقض إلى الأعضاء الدائمين الجدد تبدو أنها واسعة القبول ويجب أن تدمج في حل مستقبلي.

سادسا، وبالمثل لقي فعلا موافقة واسعة اقتراح بالقيام في ١٥ سنة باستعراض أي حل يمكن التوصل إليه. والالتزام باستعراض كهذا يضمن ألا نوجد ما يشبه البنية الأبدية، وأننا، على العكس، سنتوخى تغييرات ممكنة للظروف وتعديلات ممكنة لقرار اليوم تناسب تطورات مستقبلة ولا يمكن التنبؤ بها. وعدم مد حق النقض إلى الأعضاء الدائمين الجدد يضمن أننا لن نخلق عقبات جديدة على طريق تلك التعديلات.

أخيرا، ينبغي لنا، ونحن نفكر مليا في إمكانية التغيير في تكوين مجلس الأمن، أن نأخذ في الحسبان التغييرات المتفق عليها فعلا وإمكانية إجراء مزيد من التغييرات في أساليب عمل تلك الهيئة. تلك التغييرات ينبغي أن تؤدي إلى التعاون الأوثق من جانب الأعضاء في مجلس الأمن مع غير الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وإلى قدر أكبر من الشفافية في أنشطة المجلس وفي النهاية، إلى قدر أكبر من المساءلة للأعضاء في مجلس الأمن وقدر أكبر من الشمولية في عمل تلك الهيئة.

اسمحوا لي بأن أختتم بذكر الملاحظات التالية. نعتقد اعتقادا قويا أننا، بينما نتناول هذه المشاكل القديمة، في مرحلة جديدة وأكثر تبشيرا بالخير من المناقشة. التقدم في إصلاح الأمم المتحدة في مجموعها يتطلب بذل جهود إضافية ومستعجلة ترمي إلى إصلاح مجلس الأمن. ولم نتغلب بعد على جميع صعوباتنا، ولكن ينبغي أن أقول إن ما يشبه الرأي الوسط في تفكيرنا في المشكلة يزداد اتساعا تدريجيا. لدينا اتفاق عام، إن لم يكن بتوافق الآراء، على أن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعكس الواقع الدولي وأنه ينبغي أن يكون أكثر تمثيلا. ونتفق أيضا على أنه ينبغي أن نزيد مشاركة الذين يقدمون أكبر إسهام في الأمم المتحدة في هذه الهيئة، هيئة اتخاذ القرار الأكثر أهمية.

لقد نشأت أفكار جديدة، من قبيل عدم مد حق النقض إلى الأعضاء الدائمين الجدد والالتزام باستعراض حلول مستقبلية توضع اليوم. وبعض الأفكار الجديدة نشأت أيضا في مناقشة اليوم.

والتغييرات في أساليب عمل مجلس الأمن تسهل أيضا تغلبنا على بعض المسائل التي نواجهها في المناقشة. وأعتقد أن كل ذلك يسمح لنا بأن نخطو خطوة أخرى إلى الأمام.

السيد منون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من التصورات التي هي على العكس فإننا نشهد عددا من الإصلاحات الهامة في الأمم المتحدة هذه السنة. إن لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ قد أنشئت. وشرع في وضع نظام حماية الوشاة وإنشاء مكتب للأخلاقيات. واتخذت قرارات تتعلق بالتنمية والإدارة وإصلاح الأمانة العامة.

بيد أن ثمة استثناءات. شهدنا تحركا حقيقيا قليلا في إصلاح مجلس الأمن، إما حول مسألة التوسيع أو مسألة أساليب العمل. سأتناول هاتين المسألتين على التوالي.

تؤيد سنغافورة توسيع مجلس الأمن حتى يعكس على نحو أفضل الواقع الجيوسياسي الراهن. إن عالم اليوم يختلف عن عالم ١٩٤٥، ومع ذلك فإن مجلس الأمن يبقى دون تغيير أساسا. وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء على توسيع مجلس الأمن فإننا سنؤيد التوسيع من ناحية المقاعد الدائمة وغير الدائمة كجزء من الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب العمل.

وفي هذا الصدد يود وفد بلدي أن يؤكد على تأييدنا لمشروع القرار السابق الذي قدمته مجموعة الأربعة (A/59/L.64) بشأن توسيع المجلس، باستثناء مسألة النقض. ونعرف أن ثلاثة من بلدان مجموعة الأربعة والاتحاد الأفريقي قدمت مرة أخرى مقترحاتها بشأن هذه المسألة، ونأمل في أن نرى بعض التقدم في المستقبل القريب.

وإذ يجري تناول موضوع توسيع مجلس الأمن اسمحوا لي بأن أؤكد على آراء وفد بلدي في استعمال حق النقض وفكرة إنشاء مقاعد شبه دائمة. إن حق النقض نشأ في عهد مختلف. لقد كان امتيازا وصماما للأمان مُنحا للدول الخمس المنتصرة من الحرب العالمية الثانية لتأمين مشاركتها في الأمم المتحدة. والحالة اليوم مختلفة. تعارض سنغافورة منح حق النقض لأي أعضاء دائمين جدد. إن منح حق النقض سيعقّد صنع القرار في المجلس وسيقوض مصداقية الأمم المتحدة. ويدور الشلل في الخاطر، وأشك في أن ذلك من شأنه أن يشجع الدول الكبرى على الالتفاف على المجلس، مما يضر بنا جميعا.

وإذ قلنا ذلك، نقر بأن الأعضاء الدائمين الخمسة لن يتخلوا عن حق النقض. هذا هو الواقع الذي يجب علينا أن نقبله. ولكن لن نزيد من المشكلة بزيادة تعقيد صنع القرار لمجلس الأمن.

ولدينا أيضا تحفظات قوية فيما يتعلق بأي فكرة للمقاعد شبه الدائمة. نسمح لدول متوسطة الحجم بالسعي إلى الانتخاب لكل من المقاعد التي يمكن تجديدها، مهما كان طول مدتها، والمقاعد القائمة لمدة سنتين التي لا يمكن تجديدها. وسينجم عن ذلك عمليا استبعاد الدول الصغيرة عن مجلس الأمن. وذلك ظالم. حتى لو تمكنا من أن نجعل من الممكن لجميع الدول الأعضاء أن تتنافس على فئتي المقاعد غير الدائمة فإن النتيجة الصافية تكون مماثلة. أكرر أن ذلك ظالم لنصف الدول الصغيرة التي يبلغ عددها حوالي مائة والتي لم تكن أعضاء أبدا في مجلس الأمن. لا يمكننا أن نؤيد مقترحات تستبعد بلدانا صغيرة أو تجعل من الصعب عليها أن تكون أعضاء في أجهزة رئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ذلك التفرد ليس من شأنه أن يحسن مشروعية الطابع التمثيلي لمجلس الأمن.

والتوسيع ليس المسألة الوحيدة. المسألة التي لا تقل أهمية هي إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. إذا كان هدفنا أن نجعل مجلس الأمن أكثر فعالية فإننا نحتاج إلى الإصلاح الشامل الذي يشمل أساليب العمل. ولعلني أضيف أن التوسيع وأساليب العمل ينبغي تناولهما على مسارين متوازيين وألا يكون الواحد منهما رهينة للآخر.

يتعلق إصلاح أساليب العمل بضمان شفافية مجلس الأمن وشموله في اتخاذه للقرار. ويتعلق بضمان موافقة أصحاب المصلحة على قرارات المجلس، مما يجعل مواقفه أكثر مشروعية وفعالة. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لا يزال غامضا، مما يفضي بالكثيرين إلى التشكيك في قراراته.

ويبدو أننا نعرف أن المجلس يحاول تناول مسألة أساليب عمله عن طريق فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى، الذي ترأسه اليابان. ونود أن نرى استمرار هذه المبادرة ولكن الجهد الراهن، رغم استحقاقه الثناء، لا يقدم ما يكفي ليشمل جوانب تتناول التفاعلات بين مجلس الأمن والدول غير الأعضاء في المجلس.

وفي هذا السياق قدمت سنغافورة وليختنشتاين والأردن وسويسرا وكوستا ريكا – مجموعة الدول الصغيرة الخمس – مشروع قرار (A/60/L.49) بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وبينما نطلع نحن جميعا على التفاصيل دعوني أتوسع في ذكر الأساس المنطقي.

لا تسعى مقترحات الدول الصغيرة الخمس إلى تقويض سلطات وامتيازات مجلس الأمن. لا يدعو مشروع القرار الذي قدمته هذه الدول إلى التخلي عن النظام الحالي. ولكن مشروع القرار تضمن مقترحات ما فتئنا نناقشها طيلة سنوات في مختلف المحافل، بما في ذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. لقد جمع كثيرا من هذه المقترحات بوصفها تحسينات لأساليب عمل المجلس من أجل زيادة فعالية ومشروعية المجلس.

وتتمشى مقترحات الدول الخمس الصغيرة أيضا مع المادة ١٠ من الميثاق، التي تذكر أن لدى الجمعية العامة سلطة مناقشة أي مسائل أو أي أمور في نطاق الميثاق أو متعلقة بوظائف أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة وتقديم توصيات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن. ونعتقد أنه إذا أمكن جعل المجلس أكثر شفافية وتواصلا أمكن أن يزيد ذلك موافقة جميع الدول الأعضاء على قرارات المجلس وتأييدها.

وآمل في أن تستجيب الوفود على نحو إيجابي لمقترحات الدول الخمس الصغيرة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونعتقد أن مقترحاتنا ستزيد مساءلة مجلس الأمن وستسهم في تعزيز الأمم المتحدة وفي جعلها أكثر فعالية.

السيد دي بلاسيو اسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود الإعراب عن تقدير وفد بلدي لهذه الفرصة التي تسمح لنا مرة أخرى بمناقشة قضية إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، ومنحها الوقت الذي تستحقه. وهو موضوع لا تزال اختلافات كبيرة قائمة بشأنه بين الدول الأعضاء. ولذلك يجب أن نناقشها بأقصى قدر من الهدوء والسعي في نفس الوقت إلى تكوين منظور جديد يسمح بتحقيق التقدم الجوهري الأكبر مما أُحرز حتى الآن.

وأعرب وفد بلدي بجلاء عن تفضيله لإصلاح المجلس القائم على أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء. ونعتقد أنه ينبغي أن نفتح طائفة عريضة من الإمكانات لإتاحة التمثيل للجميع، بدون زيادة التباينات أو تعزيزها. ولذلك، روّجت إسبانيا إلى جانب عدد كبير من الدول الأعضاء لإنشاء ١٠ مقاعد جديدة منتخبة غير دائمة. ومن شأن ذلك أن يجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وأن يتيح المساءلة الدورية لجميع الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية العامة. وكما قلنا غالبا، من شأن ذلك أن يعزز شرعية أعمال مجلس الأمن ومصداقيتها ونجاعتها بالنيابة عن المجتمع الدولي برمّته.

وينبغي لكل المجموعات الإقليمية أن تستفيد من إنشاء مقاعد جديدة منتخبة غير دائمة. وينبغي أن يسمح توزيع المقاعد بتناوب أفضل في عضوية المجلس، وبخاصة للدول متوسطة الحجم والصغيرة ونرى أيضا أنه ينبغي أن تتمكن المجموعات الإقليمية من اتخاذ القرار بشأن الآلية التي تحكم التناوب وإمكانية إعادة انتخاب أعضائها، وذلك في سبيل السماح بالمزيد من الديمقراطية والشفافية، وضمان مراعاة مصالح كل منطقة دون إقليمية. وينبغي أن يكون العنصر الإقليمي مفيدا جدا في تعزيز مبدأ التمثيل. ومع ذلك ينبغي أن يستمر إجراء الانتخابات في الجمعية العامة، وفقا لما حدده الميثاق.

ولن تكتمل الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن ما لم يصاحبها إصلاح أساليب عمل المجلس. ويدعو وفد بلدي على الخصوص إلى زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في مناقشات المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن أقول إن لدينا وجهة نظر ايجابية في مشروع القرار A/60/L.49، المتعلق بأساليب عمل المجلس الذي عرضته في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين. وكيما يجري تنفيذه بفعالية في المستقبل، نأمل أن يكون مشروع القرار موضوع توافق عام

في الآراء، يشمل أعضاء مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، أود أيضا الإشارة إلى العمل الذي أنجزه وفد اليابان، والأعضاء الآخرون في مجلس الأمن في تناول قضية إصلاح أساليب عمل المجلس. ونعتقد أن ذلك يشكل خطوة ايجابية.

وقد لا يسري قط قرار متسرع بشأن إصلاح مجلس الأمن لا يشمل الاتفاق الواسع اللازم. ومن شأن ذلك أن يكون مخالفا للتطلعات المشروعة للأغلبية العظمى للدول، التي تحبذ توسيعا يوفر الفرص المطلوبة للجميع من خلال الانتخابات الديمقراطية في الجمعية العامة، التي تشكل الجهاز الأرفع بكامل هيأته للمنظمة.

ولقد مرت شهور بالفعل منذ قامت الجمعية العامة بتقييم وضع مبادرات إصلاح مجلس الأمن في فريق العمل ذي الصلة. وفي تلك الفترة، ثبت أن من المستحيل التوصل إلى أي اتفاق من شأنه أن يجعل من الممكن اعتماد نموذج لإصلاح مجلس الأمن تقبله الجمعية العامة عموما. ويسرنا أن بعض مقترحات الإصلاح الراهنة لم تعرض للتصويت في الجمعية العامة، إذ لا يوجد ما كان يمكن أن يكون أكثر نشازا، نظرا إلى عدم حصول أي من المقترحات على تأييد كاف في هذه اللحظة.

وتعتقد الحركة التي تنشط فيها اسبانيا، وهي الاتحاد من أجل توافق الآراء، أنه لن يكون بالإمكان تحقيق اتفاق محتمل إلا من خلال إجراء مفاوضات بشأن مختلف المقترحات التي طُرحت. وثبت أن المواقف المتطرفة الداعية إلى إصلاح لمجلس الأمن تتعمق فيه الخلافات بين مختلف الأعضاء من حيث دوام عضويتها لا تحظى بالدعم اللازم من الأغلبية الساحقة من الوفود. وآن الأوان لنبذ المواقف التي تسعى إلى الحصول على امتيازات والشروع في عملية مفاوضات جادة وقوية ومنفتحة وتشاركية وذلك في سبيل التوصل إلى حل توفيقي يقوم على مقترحات شتى.

ولن تسمح لنا إلا عملية المفاوضات تلك بإحراز التقدم في إصلاح مجلس الأمن الضروري جدا. وكلما كان قبولنا بأن أي خيار إقصائي لا مستقبل له في وقت أقرب، كنا قادرين في وقت أقرب على تركيز طاقتنا على وضع صيغة تتسم بالتمثيل والعدل والديمقراطية لتوسيع عدد أعضاء مجلس الأمن وهو توسيع نحتاج إليه حاجة ملحة.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تتناول الجمعية العامة مرة أخرى القضية الهامة، وهي قضية التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة مجموع أعضائه. وتكتسي جلستانا هذا اليوم أهمية أكثر حسما نظرا إلى التقدم الكبير الذي أحرز في أعقاب مؤتمر قمة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ – بخاصة إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. ويجب أن تضمن الدول الأعضاء الآن بروح الوحدة والانفتاح إحراز تقدم كبير من خلال الشروع في إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره.

وفي ذلك الصدد، فإن صاحب السعادة السيد يوسف يوسفي، الممثل الدائم للجزائر ورئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر تموز/يوليه وضح بطريقة واضحة وبليغة جدا الموقف الأفريقي المشترك. ويؤيد وفد السنغال بيانه تأييدا تاما.

ويستند الأساس المنطقي الذي يحبذ أخذ الموقف الأفريقي بعين الاعتبار إلى الحقيقة المحزنة، حقيقة الظلم الذي تعاني منه أفريقيا. وهي قارة حُرمت على نحو ظالم، على الرغم من مشاركتها الفعالة الواسعة النطاق في حياة الأمم المتحدة وحقيقة أنها تتألف من ٥٣ دولة عضوا، من التمثيل الدائم في مجلس الأمن. وهذه الحالة، التي ندّد بها في الجمعية فخامة السيد عبد الواد رئيس السنغال، لا تطاق وتنطوي على التناقض الظاهري، نظرا إلى أن ٧٠ في المائة تقريبا من

القضايا التي تناولها مجلس الأمن تتعلق، وفقا للإحصاءات المقبولة عموما، بالمشاكل الأفريقية.

وكما هو واضح من توافق إيزولويني الذي أعيد التأكيد على مبادئه الأساسية في إعلان سرت الأفريقي وكذلك في آخر مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي، عقد في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في بانجول، غامبيا، أن هذا شذوذ تاريخي يجب تصحيحه بأسرع ما يمكن في إطار زيادة العضوية بصورة عادلة ومتكافئة تمنح أفريقيا بموجبها مقعدين دائمين لهما نفس الامتيازات والمميزات شأن الأعضاء الدائمين الحاليين، وخمسة مقاعد غير دائمة. ويجب أن يُعهد إلى الدول الأفريقية أنفسها تخصيص تلك المقاعد وتعريف المعايير المتعلقة بها.

ويرى بلدي، السنغال، أنه عدا عن إعادة هيكلة مجلس الأمن، يجب تحسين أساليب عمل تلك الهيئة الهامة تحسينا كبيرا، وخاصة لتحقيق مزيد من الشفافية في عملها وإلقاء مزيد من المسؤولية على عاتق أعضائها تجاه عضوية الأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي. وهنا توضع على المحك مصداقية وفعالية كل من مجلس الأمن والمنظمة العالمية.

ويمكن التوصل إلى إصلاح مجلس الأمن إذا توفرت لنا الإرادة السياسية واعتنقنا فكرة التجديد وتصرفنا بعزم. وبإمكاني التأكيد للجمعية العامة على أن وفد السنغال سيقدم كل الدعم الضروري لضمان أن يكون لدينا مجلس أمن متجدد، وأكثر ديمقراطية وشفافية واستعدادا لمواجهة التحديات الملحة لعالم اليوم.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): في بادئ الأمر، أود أن أشكر الرئيس إلياسون على عقده هذه المناقشة. تتاح لنا اليوم فرصة أخرى لإعادة الزخم إلى إصلاح مجلس الأمن، بما يتفق وقرار قادة عالمنا ورغبات الملايين من السكان في كل أنحاء الأرض. ولا يمكن أن نضمن على أفضل نحو إيجاد عالم سالم وآمن لكل البشر إلا بوجود أمم متحدة حديثة حيوية ديمقراطية تماما.

وقد أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أن إصلاح مجلس الأمن له دوره المحوري في الجهد العام لإصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، وذلك لزيادة فعاليتها ومشروعيتها وتنفيذ مقرراتها.

ومجلس الأمن بعد إصلاحه حقا لا بد من أن يعكس القيم الديمقراطية لعصرنا. ويجب زيادة عضويته وتحديث أساليب عمله لكي تتمكن هذه الهيئة الشديدة الأهمية من تحقيق معايير أعلى للتمثيل والشفافية والمساءلة.

لقد نفذت الدول الأعضاء بنجاح القرار الذي قضى بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام. وكلا الهيئتين تضطلعان الآن بوظائفهما كاملة. وتُبذل الآن جهود صادقة لإصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويركز الضوء الآن على مجلس الأمن. وفي اعتقادنا أنه يمكن تحقيق تقدم كبير في إصلاح مجلس الأمن تمشيا مع الوثيقة الختامية حرفا وروحا، لو توفر نفس الالتزام ونفس الإرادة السياسية.

وتشارك غانا في الموقف الأفريقي العام الذي فصله في وقت سابق رئيس المجموعة الأفريقية لشهر تموز/يوليه، سفير الجزائر وممثلها الدائم. ونعتقد أن أفريقيا يجب أن تمثل كاملا في كل هيئات صنع القرار بالأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ومن البديهي أن لنا مصلحة ثابتة في تلك الهيئة التي تضطلع بالمسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لذا يردد وفدي المطالبة بأن يخصص لأفريقيا على الأقل مقعدان دائمان بمجلس الأمن، وبكل ما يترتب على ذلك من صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، وهذا

يشمل حق الفيتو طالما بقي الفيتو في الوجود. هذا بالإضافة إلى الخمسة مقاعد غير الدائمة التي نسعى إليها في مجلس الأمن بعد زيادة عضويته. وبذا تستطيع أفريقيا أن تزيد من إسهامها في النظام العالمي الجديد حيث يسود السلم والأمن الدائمان وهو ما نصبو إليه جميعا.

ويسعدنا أن نلاحظ أن تقدما ملحوظا قد تحقق في البحث عن وسائل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وينتهز وفدي هذه الفرصة لكي يهنئ رئيس الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى السفير الياباني كيتزو أوشيما وفريقه على العمل الممتاز الذي قاموا به. ويتضمن تقرير الفريق ثروة من المقترحات العملية والمفيدة إلى درجة كبيرة جدا وفي آخر الأمر، ستسهم زيادة الشفافية والتمثيل والمشاركة على نحو واسع وكذلك تيسير سبل الوصول إلى المجلس، في تعزيز سلطة المجلس ومشروعيته في أعين الجماهير العريضة. إن الديمقراطية التي ننادي جميعها بها أو التي تلقينا الموعظة بشأنها في الشؤون الداخلية يجب أن تمارس على المستوى الدولي.

وفي عصر الحكم الديمقراطي، يصبح من الصعب بصورة متزايدة الدفاع عن نظام تتمتع فيه أقلية من خمس دول من بين ١٩٢ دولة عضوا تؤلف عضوية الأمم المتحدة بسلطات ومزايا خاصة وتحتل دائما قلب أمننا العالمي. لقد أصبح النظام مختلا لأن أي عضو من الأعضاء الخمسة يستطيع إن شاء أن يشل عمل أهم الهيئات في نظامنا الأمني الجماعي.

ونحن نشارك في الرأي الذي عرضه بول كيندي ببلاغة في آخر كتبه وقد صدر بعنوان ”برلمان الإنسان: ماضي الأمم المتحدة وحاضرها ومستقبلها“ مشيرا إلى أن تسوية السلام لعام ١٩٤٥، ويعني ضمنا الأمم المتحدة، كانت أول نظام لما بعد الحرب قد أعطى بصورة غير مسبوقة مزايا الفيتو لمجموعة خماسية من الدول إلى أجل غير محدد. ولكن المؤلف يمضي مشيرا بذكاء شديد إلى أن:

> ”طابع التغير الدائم في النظام السياسي الدولي – وفي عبارة واحدة، ارتفاع وسقوط الدول العظمى – لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف لمجرد وجود عقد ما“.

إن العالم يمضي قدما، ولذا علينا أن نتغير مع الزمن. لقد عمت الرغبة في تغيير المنظمة بأكملها، وكذلك يوجد الزخم اللازم لتغيير الوضع الراهن. وعلينا استجماع الإرادة والشجاعة السياسية للمضي بالإصلاحات إلى آخر مداها المنطقي. وسعيا وراء هذه الغاية، يود وفدي أن يكرر التأكيد على التزامه الذي لا نكوص عنه بالسعي إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، بغية تحريره وملئه بالطاقة وجعله أكثر استجابة لتحديات الأزمة الحاضرة والسنين المقبلة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالانكليزية): إننا نرحب بمناقشة اليوم. ولا تزال المملكة المتحدة داعية قويا إلى إصلاح مجلس الأمن بما في ذلك زيادة عدد أعضائه. ولا يزال المجلس وينبغي له أن يظل، هيئة كفؤة وفعالة وقادرة على مجابهة الكثير من التحديات الحديثة التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

إننا نرحب بما تم تحقيقه في الأمم المتحدة هذا العام في مجالات أخرى، بما في ذلك لجنة بناء السلام، والإصلاح الإداري، وقرار التنمية واستعراض الولاية. وأود أن أحيي كل أولئك الذين قادوا تلك الجهود. ولكن، كما قال ممثل غانا، يسلط الضوء الآن على مجلس الأمن. إن المملكة المتحدة تشعر بخيبة الأمل لأن مناقشة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن قد ظلت متوقفة لفترة طويلة، ونحن نرغب في

وجود مجلس أكمل تمثيلا للعالم الحديث وللأمم المتحدة المعاصرة.

لذا ما انفكت المملكة المتحدة تؤيد بشدة تخصيص مقاعد دائمة لليابان وألمانيا والبرازيل والهند في مجلس الأمن الموسع. ونؤيد منح تمثيل دائم لأفريقيا، ونريد أن نرى مقاعد غير دائمة أكثر لكي تتاح لعضوية الأمم المتحدة كلها فرص أكثر تواترا للخدمة بالمجلس والإسهام إيجابيا في أعماله.

وفي هذا الصدد، نصادق على ما ذكره متكلمون سابقون عن أهمية أن تكون الدول الصغيرة ممثلة في المجلس.

إن تحديات السلام والأمن لا تنتهي. وقد لمسنا ذلك اليوم في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن لبنان. كما أن المجلس، في الآونة الأخيرة، تناول أيضا مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسينظر في القريب العاجل في مسألة إيران. وتعكف لجنة بناء السلام، وهي هيئة جديدة، على الجمع بين جوانب معينة من عمل مجلس الأمن وعمل الجمعية العامة، بالتعامل مع قضايا التنمية وقضايا ما بعد الصراع. وهي، كما قال متكلمون آخرون، تستحق منا كل الدعم.

ويحدونا الأمل في أن ترتقي الأمم المتحدة إلى مستوى التحدي الماثل في إيجاد مخرج من المأزق الحالي فيما يتعلق بمجلس الأمن. والمطلوب هو فكر جديد. وهذا هو السبب في أن رئيس الوزراء، توني بلير، دعا في خطابه في جامعة جورجتاون، في أيار/مايو، إلى حقن زخم متجدد في المناقشة الخاصة بإصلاح المجلس. ونأمل مخلصين في أن تسهم مناقشات اليوم في تحقيق هذا الغرض.

إن توسيع العضوية أمر مهم، ولكن الإصلاح لا يعني مجرد توسيع العضوية. ولطالما أيدنا محاولات استعراض الكيفية التي يعمل بها المجلس، من أجل تعزيز فعاليته والنهوض بكفاءته وتحسين شفافيته وتوسيع تفاعله مع الجهات الأخرى. وقد اتفقنا جميعا، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠) على أن المجلس هو الذي يتولى ذلك.

وبالتالي، سعدت المملكة المتحدة لأن فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي ترأسه باقتدار ممثل اليابان الدائم، قدم طائفة عريضة من الاقتراحات المحددة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وكانت المملكة المتحدة مشاركا نشطا في هذه العملية. ونؤمن بأن النتائج التي أقرها المجلس أمس – كما أشار الوفد الياباني – ستساعد المجلس على زيادة تحسين عمله، وستكفل أن يظل الاتصال بين المجلس والعضوية الأوسع الممثلة في الجمعية العامة نشطا ومفيدا، ومستمرا في التطور. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل عن كثب مع الشركاء في المجلس لضمان تطبيق هذه النتائج في الممارسة العملية.

وننوه بالملاحظات المقدمة من مجموعة الدول الخمس الصغيرة – سويسرا وكوستاريكا والأردن وسنغافورة وليختنشتاين – وغيرها، بخصوص الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. فنحن نشترك جميعا في هدف واحد، وتعتقد المملكة المتحدة أيضا من الصواب أن يعرب جميع أعضاء الأمم المتحدة عن آرائهم ويسهموا بشكل إيجابي في مناقشة الإصلاح. ذلك أن إصلاح مجلس الأمن يؤثر تأثيرا مباشرا على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذا فإن وجود مجلس أمن أكثر فعالية يخدم مصالحنا جميعا.

السيد بيركوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): تعرب بلغاريا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل رومانيا الدائم ورئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية. ونود الآن أن نتقدم بمخطط مجمل لآرائنا بشأن بعض الجوانب المحددة من المسألة قيد النظر.

تؤمن بلغاريا بأن إصلاح مجلس الأمن يشكل جزءا من الجهود الشاملة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لإحداث تغيير وتحول إيجابيين في الأمم المتحدة، وفقا للواقع الاقتصادي والسياسي الجديد. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بعملية الإصلاح، ونتفق مع الرأي القائل إن أي إصلاح لن يكون حاسما ما لم يعالج مسألة تحسين تلك الهيئة التي تكمن في صلب رسالة الأمم المتحدة – ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين.

وذلك الإصلاح، من وجهة نظر بلغاريا، ينبغي معالجته على نحو يسهم في تعزيز الطابع التمثيلي لأنشطة المجلس وفعاليتها وشرعيتها وشفافيتها. أما بالنسبة لتوسيع العضوية، فإننا نؤيد بقوة اتخاذ قرار نهائي يزيد من فعالية مجلس الأمن ويعزز قدرته على صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب بالتفاهم المشترك الذي انبثق، فيما يبدو، أثناء مناقشاتنا السابقة بشأن التوسيع، باعتباره جزءا أساسيا من الاستراتيجية الشاملة الهادفة إلى التوصل إلى مجلس أمن مصلح وموثوق به، حتى وإن بقيت هناك نهج متعارضة.

لقد استنفدت مناقشة إصلاح مجلس الأمن الكثير من الجهد والوقت خلال عام ٢٠٠٥، دون التوصل إلى أية نتيجة موضوعية واضحة. ومن دواعي الأسف أننا لم نتمكن حتى الآن من أن نواجه التحدي بكل أبعاده، وأن نتوصل إلى حل بشأن مسألة توسيع العضوية. ونحن نتشاطر مشاعر خيبة الأمل السائدة بين الدول الأعضاء في هذا الصدد، وإن كنا لا نعتقد أن جهودنا ذهبت أدراج الرياح. فالواقع أننا أجرينا تبادلا مثمرا ومفيدا للآراء سواء في الجمعية العامة، أو في فريقها العامل المفتوح باب العضوية، وكذلك في المجموعات الإقليمية، وفيما بين البلدان المتماثلة في تفكيرها. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية استعداد بلغاريا لمواصلة تعاونها في بحث أية مبادرة قد تكون مفيدة في حفز أفكار توافقية حول عملية الإصلاح عموما، وإصلاح مجلس الأمن بصفة خاصة.

ووفد بلادي على ثقة بأن بعض البلدان، في سياق الواقع الجديد، ستكون قادرة على أن تؤدي بنجاح الواجبات والمسؤوليات النابعة من العضوية الدائمة بفضل قدراتها الاقتصادية والسياسية المتزايدة، ودورها الدولي المعترف به على نطاق واسع. ونحن نشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه مؤخرا لدى افتتاح فرع الأمم المتحدة في بون، وهو أنه لم يعد مقبولا أن تكون بلدان رئيسية وقوى دولية رئيسية غير موجودة على طاولة المجلس. وأضاف محددا أن هذه القوى، في واقع الأمر، ”هي التي نتوجه إليها حينما تكون لدينا مشاكل في مناطق“. وبالمثل، فإن الزيادة في مجمل عدد الدول الأعضاء في العقود الأخيرة – بما في ذلك الدول التي تنتمي إلى مجموعة أوروبا الشرقية – تبرز بوضوح الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء في فئة العضوية غير الدائمة أيضا.

وبالإشارة إلى فئة العضوية غير الدائمة، نؤيد الزيادة التي من شأنها أن تكفل الحفاظ على التوازن بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، فضلا عن التوزيع العادل للمقاعد بين المجموعات الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، ومع الاحترام الواجب لمختلف المفاهيم والأفكار المحددة، لا يمكننا سوى تأييد صيغة تأخذ في الحسبان التطلع المشروع والعادل لمجموعة دول أوروبا الشرقية – التي تضاعف عدد أعضائها على امتداد العقد الماضي – في أن يكون لها مقعد إضافي في فئة العضوية غير الدائمة.

لقد كانت بلغاريا دوما مؤيدا قويا لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونحن نسلم بالقيمة العالية لمبادرة مجموعة الدول الخمس الصغيرة – ”الخمسة الصغار“ – وكذلك مذكرة رئيس مجلس الأمن التي اعتمدت مؤخرا

(S/2006/507) بخصوص تحسين أساليب عمل المجلس. والأفكار الواردة فيهما يمكن أن تكون متكاملة، وأن تصبح خطوات جادة في الاتجاه الصحيح.

ونحن مقتنعون بأنه في ضوء الطابع الإقليمي لمعظم المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن فإن فعالية أنشطة المجلس ستزيد زيادة جوهرية إذا وضعت في الاعتبار على النحو الواجب آراء الدول الإقليمية والدول المعنية وكذلك آراء المنظمات الإقليمية، في عملية صنع القرارات المتعلقة بالقضايا الإقليمية. ونعتقد أنه ينبغي زيادة تطوير الإجراءات للسماح لها بالمشاركة في مشاورات المجلس.

ختاما، أود أن أؤكد للرئيس مرة أخرى كامل التعاون والدعم من وفد بلادي.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): في مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم للتبكير بإصلاح مجلس الأمن، باعتبار ذلك جزءا أساسيا من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وألزموا أنفسهم بالسعي جاهدين للتوصل إلى قرار يحقق تلك الغاية.

المناقشة التي أجريناها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أكدت الاتفاق الشائع على نطاق واسع على قيام الحاجة إلى توسيع مجلس الأمن بغية جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة. وبينت المناقشة أيضا أن وجهات النظر تظل متباينة حول الحجم المناسب للمجلس وحول فئات عضويته الموسعة. بل إن وفودا كثيرة، من بينها وفدي، كان يحدوها الأمل في إحراز بعض النتائج قبل نهاية عام ٢٠٠٥. ولسوء الحظ لم يحرز أي تقدم بشأن هذا الموضوع.

منذ سنوات ونحن نناقش مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. وعشية اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ اكتسبت هذه المناقشات دفعة سياسية إضافية ولكنها مع ذلك لم تسفر عن نتيجة ملموسة. ولا نرى أي طريقة أخرى سوى مواصلة مناقشاتنا بحثا عن أوسع اتفاق ممكن حول هذه المسألة. هذه ليست مهمة إلزامية لنا فحسب؛ فمن المقبول أيضا على نطاق واسع أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل من دون إصلاح مجلس الأمن. لذلك ينبغي لنا أن نسترعي انتباه زعمائنا إلى هذا الموضوع في المناقشة العامة للدورة الحادية والستين المقبلة للجمعية العامة، لا لأننا نفتقر إلى الرؤيا السياسية، بل لأننا نحتاج إلى قدر أكبر من الإرادة السياسية للتغيير.

إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون شاملا، ويجب أن يشمل عضويته وأساليب عمله على حد سواء. فمن حيث العضوية والتكوين، لا يعبر المجلس عن الوقائع الجغرافية – السياسية للقرن الحادي والعشرين. وأي إصلاح للأمم المتحدة يقصر عن التعبير عن الوقائع الجديدة هذه سيكون ناقصا، وسيتعرض مجلس الأمن لخطر فقدان قدر من شرعيته وهيبته.

سلوفينيا تؤيد توسيع مجلس الأمن في فئتيه كلتيهما، الدائمة وغير الدائمة. وما زلنا نؤمن بأن هذه هي الطريقة الوحيدة الملائمة لجعل مجلس الأمن يتمتع بتمثيل أوسع بقبوله في عضويته بلدانا تتحمل أعظم المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولكفالة التمثيل الجغرافي الملائم والعادل لكل المجموعات الإقليمية، بما فيها مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعفت عضويتها في الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. لذلك تؤيد سلوفينيا توسيعا لمجلس الأمن يقضي بتخصيص مقعد إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية من فئة العضوية غير الدائمة.

أساليب عمل مجلس الأمن مهمة بنفس القدر. وبصرف النظر عن حجم مجلس الأمن الموسع، فإننا بحاجة إلى تكييف أساليب عمله بقصد زيادة مشاركة عضوية الأمم

المتحدة الأوسع في عمله، وبالتالي كفالة شفافية أكبر في عمله.

ونؤمن بأن أساليب العمل المحسنة ضرورية لتمكين الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، من التصدي بطريقة أفضل وبصورة جماعية لتهديدات وتحديات عالم اليوم المعولم. لذلك السبب تؤيد سلوفينيا مشروع القرار A/60/L.49، عن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، المقدم من الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين. إننا نعتبر مشروع القرار مساهمة هامة نحو الشفافية والاشتمالية والخضوع للمساءلة في عمل المجلس.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): ما فتئت شيلي مشجعا نشيطا لإجراء إصلاح متعمق للأمم المتحدة يفضي، بتأكيده على المبادئ والقيم المنصوص عليها في الميثاق، إلى زيادة مصداقيتها ومشروعيتها. وقد سبق أن اتخذنا خطوات هامة في ذلك الاتجاه، لكننا ينبغي أن لا نهمل تحدي إصلاح مجلس الأمن. إن إصلاح مجلس الأمن، بالنسبة لشيلي، عنصر هام جدا ضمن مجمل عملية إصلاح الأمم المتحدة.

بلدنا يسعى إلى تحديد لمجلس الأمن يعطيه قدرا أكبر من التمثيل والشفافية والفعالية. وإننا نؤيد فكرة توسيع المجلس بفئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة. غير أن هذا يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع استعراض وتحسين أساليب عمل المجلس، فضلا عن فهم جديد لحقوق وواجبات أعضائه. إن شيلي تؤيد إضافة أعضاء دائمين جدد من دون حق النقض. وهذا يتماشى مع القيمة الجوهرية التي نوليها لمبدأ المساواة بين الدول أمام القانون وإضفاء الديمقراطية على الهيئات الدولية.

منذ تأسيس الأمم المتحدة وطيلة فترة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن ما فتئ بلدي متمسكا بموقفه الثابت ضد حق النقض. ورغم أن الإلغاء التام لحق النقض يبدو بعيد المنال، أو هدفا غير واقعي، فإننا لم نتخل بعد عن النظر الجاد في الصيغ الوقتية، على سبيل المثال، تقييد استخدام حق النقض وقصره على قضايا الفصل السابع، وفي تلك الحالات، استثناء حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وبموازاة ذلك، نثمن المبادرات الساعية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. ونؤمن بأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن يمكن أن يسفر عن مستويات عليا من الشفافية والفعالية. لهذا السبب انضممنا إلى مقدمي مشروع القرار A/60/L.49 المقدم من مجموعة الدول الصغيرة الخمس.

وشيلي ستواصل تأييد البلدان الصديقة في تطلعاتها للحصول على مقاعد دائمة، كما هي الحال، في منطقتنا، بالنسبة إلى البرازيل. وسنواصل العمل من أجل بناء توافق الآراء حول هذا الموضوع وحول الإصلاح الضروري الشامل والناجح للمنظمة.

إن رئيس الجمعية العامة، ونواب رئيس الفريق العامل، يمكن أن يتعاونوا عبر هذه العملية.

السيد بروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): قبل أن أتناول البند المعروض علينا يود وفدي أن يعرب عن عميق قلق حكومة المكسيك من الأحداث الخطيرة الجارية الآن في الشرق الأوسط. وفي هذه المناسبة نود أن نعرب عن حزننا لوقوع ضحايا مدنيين كثيرين ونود أن نجدد رغبة المكسيك في مشاهدة التقدم يتحقق صوب حل عادل ودائم للصراعات التي تعصف بالمنطقة.

إنه لأمر طريف وذو مغزى أن يلاحظ المرء الاختلاف الواضح بين مناقشاتنا هنا في الجمعية العامة وبين ما يجري حاليا في المناقشة داخل مجلس الأمن.

المكسيك تشارك في هذه المناقشات بمقصد ثابت هو الدفع بتحقيق إصلاح مضموني لمجلس الأمن، إصلاح يمكن ذلك الجهاز من العمل بالشرعية والفعالية اللتين يتطلبهما العالم المعاصر المعقد جدا، إصلاح يضفي روح الحداثة على تكوين المجلس وأساليب عمله حتى يتمكن من التصدي للتهديدات الجديدة والقديمة التي تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين.

لقد نوقش إصلاح مجلس الأمن طيلة أكثر من عقد. وفي غضون تلك الفترة اغتنت المناقشة بكمية ونوعية المقترحات التي طرحت. لكن الجمعية العامة عجزت عن تصميم صيغة تولد توافق آراء واسع النطاق وتتجنب الانقسام بين الأعضاء. ويبين تاريخ هذه المناقشات أن المبادرات المطروحة لا تحظى أي مبادرة منها بالدعم الكافي اللازم لتحقيق إصلاح يتمتع بمقومات النجاح ويكون مقبولا بصورة عامة.

وآن الأوان للنظر في هذه القضية من وجهة نظر جديدة ومختلفة. والتحدي الذي يواجهنا الآن ذو تعقد سياسي نظمي. ومن وجهة النظر النظمية، لا يمكن أن تسترشد مداولاتنا بأي هدف إلا ضمان تمخض الإصلاح عن النظام الأمني الجماعي الممكن الأفضل. ولذا، فإن الهيكل الذي نصممه معا يتعين أن ينجح في اختبار تحسين الهيكل الراهن في مهمته، مهمة ضمان السلم والأمن العالميين. ويجب أن تكون الترتيبات والهياكل المؤسسية تابعة لمضمون يعطي مجلس الأمن سببا لبقائه.

ومن وجهة النظر السياسية، تجتمع مختلف العوامل في المناقشة، من قبيل الشرعية والشفافية والمساءلة والحاجة إلى تحديث تكوين المجلس على ضوء توسيع عضوية الأمم المتحدة، وخصائص المقاعد – الدائمة وغير الدائمة والتغييرات – مما يسعنا تفاديها – في ميزان القوى في بداية القرن الحادي والعشرين. ويتزايد النظر إلى مجلس الأمن بوصفه مصدر هيبة وطنية ووسيلة للحصول على الاعتراف بدلا من المسؤولية الدقيقة في الحفاظ على عالم يسوده السلم والأمان.

وفي هذا السياق، كان هناك تباعد ملحوظ بمرور الأعوام بين احتياجات نظام الأمن الجماعي والاعتبارات السياسية للدول الأعضاء. وبالتالي، نتساءل عما إذا كان التوفيق بين احتياجات النظام والتطلعات الفردية للأعضاء ممكنا أو لا. ونحن بالتالي بحاجة إلى مجلس للأمن أكثر كفاءة من كفاءة المجلس الذي لدينا اليوم، ومجلس يتصور ويعترف به بوصفه أكثر تمثيلا لعالمنا اليوم. ونحن بحاجة إلى تلبية كلا الشرطين.

وبغية تحقيق هذا المقصد المزدوج، ثمة حاجة إلى أن يكون هيكل مجلس الأمن مرنا بما فيه الكفاية وقادرا على التطور للتكيف مع الطبيعة المتغيرة للسيناريو الدولي. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يكون تكوينه متوازنا ومجديا بما فيه الكفاية لأن يحظى بالشرعية التي يحتاجها.

فكيف يمكننا أن نحرز التقدم بإصلاح مجلس الأمن؟ ترى المكسيك أننا بحاجة إلى مكونين رئيسيين. أولهما، نحن بحاجة إلى تقييم مشترك لمواطن قصور مجلس الأمن وضعفه وقوته. وإذا لم نتفق بشأن العمل الذي يجيده مجلس الأمن والعمل الذي لا يؤديه أداء حسنا، فلن نتمكن أبدا من التقدم ببدائل لتحسينه. وسنشرع في رحلة إصلاح مجلس الأمن بدون بوصلة صحيحة.

وثانيا، نحن بحاجة إلى عملية للشروع في مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة: مفاوضات مشتركة بين الحكومات فيها تناقش الدول الأعضاء مثالب النظام الراهن وتقترح استراتيجيات جماعية للتصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

ويرى وفد بلدي أن تكرار شكل المشاورات والمفاوضات التي أجريت في سبيل إنشاء مجلس حقوق

الإنسان ولجنة بناء السلام من شأنه أن يكون مفيدا والاستفادة من تلك الآلية التي ثبتت كفاءتها من شأنها أن تكون مناسبة ومفيدة للغاية.

لن يمضي إصلاح مجلس الأمن قدما إلا إذا أوجدنا بيئة مفاوضات مشتركة يمكن تقديم الآراء فيها كيما يتسنى لكل دولة عضو شرح دوافعها وشواغلها: وهي بيئة يمكن لنا أن نجد معا أرضية مشتركة فيها وبالتالي بناء مجلس أمن أكثر حداثة وفعالية يكون قادرا على العمل بمزيد من الشرعية بالنيابة عن المجتمع الدولي.

وإذ نضع ذلك نصب أعيننا يطلب وفد بلدي إلى رئيس الجمعية العامة أن يعمل على تقديم اقتراح بإجراء مفاوضات يمكن أن ترشدنا في بلورة هذا الإصلاح الضروري. وستشارك المكسيك بطريقة ملتزمة وبناءة في هذه الممارسة الهامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.